تكوين ملكة التفسير

د . الشريف حاتم بن عارف العوني

الأستاذ المشارك بقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين

في جامعة أم القرى، وعضو مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية

* من مواليد مدينة الطائف عام ١٣٨٥هـ .
* نال شهادة الماجستير من كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بأطروحته "المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري)، ثم شهادة الدكتوراه بأطروحته "أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى) لأبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري الحنبلي الشهير بقاضي المارستان (ت ٥٣٥هـ): دراسة وتحقيق".
* له أكثر من ثلاثين كتاباً و بحثاً منشوراً , مع حضور العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية والمشاركات الإعلامية .

الملخص

يحاول المقال أن يضع خطةً عمليةً لإنشاءِ ملكةٍ في العلوم التفسيريّة الأصيلة، مبنية على إثارة الذهن ، وإعمال التفكير ، في كل علمٍ تحتاجه العملية التفسيرية احتياجًا كاملا . على أن يتمّ تقويم هذا النتاج الذهني الخاص بالمتــدرّب ، مــن خلال الرجوع إلى كتب أئمة كل علم من علوم التفسير . فرتّـــبَ خطـــواتٍ لذلك، راعت في تنظيمها سَيْرَ العمليةِ التفسيرية، وأن تذكر أهم مؤلفات علـــوم التفسير في هذا السياق العملي التطبيقي .

وملخص هذه الخطوات ، هو :

الأولى: التزوُّدُ من العلوم الضرورية لعلم التفسير .

الثانية:اختيار الآيات التي سيتدرب على تفسيرها، والتي يجب أن يتوفّر في سبب اختيارها أنها أبعد الآيات عن أن يكون استفاد تفسيرَها من أحد.

الثالثة:فهم الآية بالجهد الذاتي المحض،دون الاستعانة على فهمها بأحد.

الرابعة : السعيُ إلى التفسير اللغوي الصِّرْفِ للآية .

الخامسة: تفسير الآية بالمنقول ، من: القرآن، والسنة، وأقوال السلف .

السادسة (والأخيرة) : الرجوع إلى كلام أئمة التفسير وإلى ترجيحاتهم النهائية ؛ لتقويم النتيجة النهائية من دراستي ، ولاختيار الصياغة الدقيقة للتفـــسير الـــذي توصلّت إليه.

المـــقدمـــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرســلين، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين، وعلى ذُرّيّته إلى يوم الدين .

أما بعد : فلا يشك ناصحٌ لأمته أن سبيل نهضتها منوطٌ بــأمور ، مــن أجَلِّها وأهمِّها أن نُعيدَ إلى العلوم الإسلامية حيويتها وعُمقَها وأثرهــا في حيــاة الناس . وهذه الغاية الغالية العالية تستوجب جهودًا جبارةً في تجديد هذه العلوم، التجديدَ الذي يعيدها إلى ما كانت عليه في زمن سلفنا الصالح وخيرِ القــرون ، من خلال التجديد لمناهج التعلُّم والتعليم ، وتخيُّرِ المناهج التي تُورثُ علما حقيقيا وفقها عميقا وإيمانا تزكو به النفوس .

وقد رغبتُ أن أُسهمَ في ذلك ، بطرح خطة عَمَليّة تحقّــقُ (بــإذن الله تعالى) تكوينَ مَلَكَة عِلْميّة لأحد أجلِّ العلوم ، وهو علمُ التفسير .

ومرادي بالمَلَــكَة التفسيرية : التأهُّلُ العلميُّ والــذِّهْنيُّ لإدراك الفهـــم الصحيح للآية بالاجتهاد المبني على أدلته ، لا تقليدًا[1] .

---

(١) الملكة : صفةٌ راسخةٌ في النفس ، تحصل بتكرارٍ وممارسة .

هذا أشهر تعريف للملكة ، كما في : التعريفات للجرجاني (٢٩٦) ، والتوقيف على مهمــات التعاريف للمناوي (٦٧٥)، والكُليّات للكفوي (٧٥٢ ، ٨٥٦) .

لكن ابن خلدون دقّق في بيانها ، فقال في مقدمته (٢/٣٥٠) : «وذلك أن الحِذْقَ في العلم واليقينَ فيه والاستيلاءَ عليه، إنما هو: **بحصول ملكةٍ في الإحاطــة بمبادئــه وقواعــده،والوقــوفِ علــى مسائله،واستنباطِ فروعه من أصوله**.وما لم تحصل هذه الملكةُ لم يكن الحذقُ في ذلك الفنِّ حاصــلاً. **وهذه الملكة هي غير الفهم والوعي** ؛ لأنّا نجد فَهْمَ المسألة الواحدة من الفن الواحد مشتركًا بين من شدا في ذلك الفن ومن هو مبتدئٌ فيه، وبين العامي الذي لم يُــحصِّل عِلْمًا وبين العــالم النِّحريــر. والمَلَــكة إنما هي للعالم والشادي في الفنون،دون من سواهما.فدلَّ على أنَّ هذه المَلَــكةَ غيرُ الفهم».=

وكان من بين أسباب اختيار هذا العلم خاصة لطرح هذه الخطة قبل غيره من العلوم، أنه مع جلالته التي لا يُستغربُ معها البَدْءُ به، أنه أحد أكثر العلوم التي قَلَّ المتفقِّهون فيها ، واستقرَّ العمل في تدريسها (غالبًا) على مجرّد التلقين الذي لا يؤدّي (غالبًا) إلى الفقه الصحيح في العلوم . ونُظِّرَ لهذا المنهج غير السديدِ بتأكيد أمور : بذكر خطر علم التفسير ، وحُرمةِ الكلام في التفسير بغير علم ، وبـ«أيّ سماءٍ تظلّني وأيّ أرض تقلّني إذا قلتُ في القرآن

= وفي موطن آخر (٢٦١/٣-٢٦٢) فرّقَ ابنُ خلدون بين معرفة قوانين العلم وملكته ، فعقد فصلا بعنوان: (في أن هذا اللسان غيرُ صناعة العربيّة ومستغنيةٌ عنها في التعليم) ، ثم قال: «والسبب في ذلك أن صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة ، فهو علمٌ بكيفيّة ، فليست هي الملكة . وإنما هي بمثابة من يعرف صناعةً من الصنائع علما ، ولا يُحكمُها عملا ... وهكذا هو العلم بقوانين الإعراب ، إنما هو علمٌ بكيفية العلم ، وليس هو نفس العلم . ولذلك نجد كثيرا من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين علما بتلك القوانين ، إذا سُئلَ في كتاب سطرين إلى أخيه أو ذي مودّته ، أو شكوى ظُلامة ، أو قصدٍ من قُصوده، أخطأ فيها الصواب، وأكثر من اللحن ...». إلى آخر كلامه البديع المفيد .

وقد تكلّم الأصوليون في شروط المجتهد عن أنه لا يُشترطُ في تكوين ملكته أن يكون عالمًا بتفاريع الفقه، فقال الغزالي: «فأما الكلام وتفاريع الفقه فلا حاجة إليهما ، وكيف يُحتاج إلى تفاريع الفقه؟! وهذه التفاريع يُولِّدُها المجتهدون، ويحكمون فيها ، بعد حيازة منصب الاجتهاد ، فكيف تكون شرطًا في منصب الاجتهاد ، وتقديمُ الاجتهادِ عليها شرطٌ؟! نعم .. إنما يحصل منصب الاجتهاد في زماننا بممارسته ، فهو طريقُ تحصيلِ الدُّربة في هذا الزمان ، ولم يكن الطريقُ في زمن الصحابة ذلك . **ويمكن الآن سُلوكُ طريقِ الصحابة أيضًا**» ، المستصفى (٣٨٨/٢) .

وهذا ما قرّره عامة الأصوليين، فانظر : المحصول لفخر الدين الرازي الشافعي (٣٦/٢/٣)، والتحرير للكمال ابن الهُمام الحنفي، وشرحه: التقرير والتحبير لابن أمير الحاج الحنفي (٣٩٢/٣)،والبحر المحيط للزركشي (٢٠٥/٦)، وجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، وشرحه: البدر الطالع للجلال المحلّي(٣٨٣/٢)، والتحبير شرح التحرير للمرداوي الحنبلي (٣٨٧٨/٨).

برأيي» ! وهذا كله حقٌّ لا مرية فيه ؛ لكنّ استثماره في إضعاف ملكة الفهم ، وفي عدم التدرُّب على إثارة القوّة الذهنية وزيادة قُدْرَتِها على الفقه والاستنباط[1]= استثمارٌ خاطئ ، لن يؤدي إلا إلى إضعاف عِلْمِ التفسير، وإلى الوصول إلى ما وصلنا إليه : من قِلَّةِ أهل التحرير فيه ، وإلى توقّف نمائه .. أو ما يقترب من التوقّف!!

لذلك قد رغبت في وضع هذه الخطة ، التي هي نتاجُ تفكيرٍ عميق، وخبرةٍ في التعليم قاربت العقدين .

فأرجو أن ينظر فيها المعلِّمون؛لِيُفيدوا منها، ويضيفوا إليها ويهذّبوا فيها ما يزيد من جدواها. وأن يطبّقها المتعلِّمون؛ فسيجدون فيها (بإذن الله تعالى) ما يحققُ لهم أملَهم في الرُّقيّ بمستواهم العلمي، وما يقوّي مَلَكَاتِهم العلميةَ، ويُؤَهِّلُهم إلى مراتب أهل التحقيق (بتوفيق الله تعالى).

أسأل الله تعالى قبولها ، وأن ينفع بها ؛ إنه سميعٌ مجيب

---

(١) ليس المقصودُ بالاستنباط في هذا المقال (إذا جاء ذكره) الاستنباطَ الخفيَّ للفوائد والأحكام الفقهية ، وإنما المقصود به مطلق الاجتهاد في الوصول إلى المطلوب، الذي هو هنا : فهم المعنى الأولي للآية. فالاستنباط واردٌ في مقابل التلقي للمعلومة من غيرك ، دون إعمالك الذهنَ في محاولة إدراكها .

فكرة الخطة

لقد قامت فكرة الخطة على أمرين :

الأول : تدريبُ المستفيدِ من الخطة على استخراج كلِّ معلومةٍ تنفعه في فهم الآية وتفسيرها (مما يصحُّ الوصول إليه بالاجتهاد) باستنباطه الخاص وإعماله لذهنه ، ثم أن يقوم بتقويم اجتهاده هذا بالرجوع إلى كلام أهل العلم . وفائـــدة هذا التقويم (بعد ذلك الاجتهاد): لا تقتصر على معرفة الصواب في تلك المسألة الجزئية ، بل تتعداه إلى ما هو أهمّ في هذا السياق ، وهـــو : أن يتبـــيّنَ ســـببَ الإصابة من سبب الخطأ ؛ ليستمسك بالأول ويجتنب الثاني . وكُلُّنا يعلم ما هو مقدار ثبات المعلومة التي تأتي بعد الاجتهاد في تحصيلها ، سواء بعد الإصـــابة في الاجتهاد أو الخـــطأ فيه، كما نعلم أثر تبيُّنِ معالمِ طريق الصواب وطريق الخطأ على الحياة العلمية !

كما أن هذا الاجتهاد الذاتي أدْعَى إلى تمرين الذهن علـــى الاســـتنباط والتحليل والنقد ، وهو أيضًا يجعل النتيجةَ التي يُوصلُنا إليها أعمقَ من النتيجة التي تلقّيناها عن غيرنا دون إعمالِ ذهنٍ[(١)] ؛ مما سيكون له أثرٌ كبير في حسن تناولنا لتلك المسألة، وفي قُدرتنا على الترجيح العلمي العميق بين اختلافـــات العلمـــاء فيها، إذا ما اختلفوا .

كما أن لها فوائد أخرى :

---

(١) ولذلك قال الزركشي في البحر المحيط (٦/٢٢٨) : «ليس يكفي في حصول الملكة على الـــشيء تعرُّفُه، بل لا بُدّ مع ذلك من الارتياض في مباشرته ... **وممّا يُـــعِـــيْـــنُه على ذلك أن تكـــون لـــه قـــوةٌ على تحليل ما في الكتب ، وردِّه إلى الحُـــجَـــج**: فما وافق الـــصواب فهو صـــواب ، ومـــا خرج عن ذلك فهو فاسد ، وما أشكل أمره توقّف فيه» .

- من مثل الشعور بالذات ، وأن لها حضورا في ذلك العلم ، وهذا أحد أهم دواعي حب العلم، وحب الإبداع فيه .
- وبالتالي فإن ذلك سيُشعر الطالب بلذّة العلم ، التي هي أحد أكبر أسباب الاستمرار في الطلب، وفي استعذاب عذاب التعب في تحصيله، وفي الجَلَد على طُول مشواره .

الثاني : التنبيه على علوم التفسير ، وعلى مواطن استعمالها عند القيام بالعملية التفسيرية ، وكيفيّة الاستفادة منها . كما أن ذلك يتضمّنُ المرور بكُتبها والمصنفاتِ فيها ، مع بيان أهم مميزاها[١] .ويأتي هذا التنبيه على علوم التفسير وكُتبه في سياقٍ عملي حيٍّ، يكون أفضلَ في الإفادة من السياق النظريّ الجامد، الذي تُسرَدُ مصنفاتُ التفسيرِ وعلومِه فيه سردًا؛ ليكون هذا السياقُ العملي أرسخَ فائدةً وأكثرَ عائدةً على المتدرّب؛ لفضل الممارسة العملية والخبرة التي نكتسبها بها على الدروس النظرية البحتة .

ومن أهم مميّزات هذه الخطة أيضًا : أنها نظرتْ في خطواها إلى كل العلوم التفسيرية الأصيلة ، وحاولت أن تُنمّي ملكةَ الفهم والاجتهادِ فيها[٢] (علمًا علمًا) بطريقةٍ مباشرة وواضحة.

---

(١) وقد استفدتُ كثيرًا في هذا المجال من كتاب فضيلة الشيخ الدكتور مساعد الطيار (أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم)؛ فجزاه الله خيرا .وقد استدركتُ عليه فيه نوعين لم يذكرهما :

الأول : علم مقاصد السور . وللبقاعي فيه مصنّف مفرد ، واعتنى به الفيروزبادي في تفسيره وغيره من المعاصرين ، كما ستجده في أصل الخطة .

الثاني : الترتيب الموضوعي لآيات القرآن الكريم ، وهو نوع حديثٌ في وجوه التصنيف المتعلقة بالتفسير .

(٢) المقصود بالاجتهاد : عدم أخذ قول إلا بدليله ، مع عمق الفهم للأدلة ومراتبها في القوة .

وهذه المَـــلَـــكَـــاتُ العديدة من الممكن أن تنمو بغير هذه الخطة،لكن بصورة أدّعِي أنها أبطأ، وأنها كثيرةُ العِثار[١]. كما أن بعض هذه الملكات قد يغفل عنها الطالب، فلا تنمو معه، على طول طريقه في الطلب. أما بهذه الخطة.. فإنها راعت تنميةَ الملكاتِ فيها جميعها، وأوضحت وسيلة تنميتها بوضوح.

ولذلك فإني لا أدعي بأن هذه الخطة جديدةً على منــــهج التعلــيم، ولا يمكن أن أزعم بأنها مستحـــدثة على غير مثالٍ ســـابق[٢]. فهـــي خُـــطـــــةٌ ضروريةُ المَدْرك، بَـــدَهيـــَّـــةُ المَأْخَذ؛ لكني اجتهدتُ في إبرازها، وفي اقتـــراح خـــطواتها، وَفق ترتيبٍ عِـــلميٍّ واضحِ الأسباب. وإلا.. فهل يشك أحدٌ بـــأن من لم يُعمل ذهنه في فَهْمِ المعلومة وفي معرفة أدلّتها القائدةِ إلى قبولها أو ردّهــا، واكتفى في طلبه على الحفظ والتلقّي المحض، أو شبه المحض = أن ملكـــة العلـــم عنده ستكون ضامرةً ضعيفة ؟![٣] هذا ما سعيت إلى ضِدِّه في خطتنا هذه ، بأن يحاولَ الطالبُ أن يُعمل ذهنه في كل معلومة يصح فيها إعمالُ الذهن ، وأن ينظر في الأدلة بنفسه ، وأن يقوّم جُهدَه باجتهاد الأئمة في كل فن ؛ لكي تنشأ ملكةُ العلمِ لديه ، وتنمو آلةُ الاجتهاد عنده .

وليس المقصود من ذكر هذه الخطة أن يسير عليها العالمُ المفـــسِّر عنـــد تأليفه تفسيرًا؛ فإن المفسّر حقًّا هو من كان ذا ملكةٍ مكتملـــة في التفـــسير ، فليس محتاجًا إلى خطة لتكوينها . وليس المقصود منـــها أيـــضًا أن يَـــــقُوم

---

(١) بسبب قلّة من يسير في تعليمه على منهج إثارة القرائح والتدريب على الاجتهاد في العلم.

(٢) سبقت عبارة الزركشي في بيان وسيلة تكوين الملكة ، في حاشية الصفحة السابقة .

(٣) انظر:كلام الإمام أبي زيد الـــدَّبُّـــوسي(ت٤٣٠هـ) عن الفرق بين ملكتي الفهم (الذي هـــو الفقـــه) والحفظ، في كتابه:تقويم الأدلة (٤٦٨). وكلامَ أبي الوفاء ابن عقيل (ت٥١٢هـ) عن خطأ مـــن قـــدّمَ في الاستفتاء الحافظَ بغير فقه على الفقيهِ بغير حفظ، في كتابه: الواضح في أصول الفقه (٥/٤٥٦-٤٥٧).

المتدرّبُ بتطبيقها على القرآن الكريم كاملا ، فإن هذا مع قُربــه مــن حــدِّ الاستحالة ، فهو كذلك لا داعي له ؛ فإن تطبيق هذه الخطة في جزء واحــد من القرآن أو جزئين قد يكون كافيًا لإنشاءِ الملكة المقصودة منه . ويبقى على المتدرب بعد ذلك : إكمالُ آلاته العلمية من العلوم الإسلامية (أوّلا) ، وزيــادة ملكته التفسيرية ، بممارسة التفسير قراءةً وجمعًا ودراسةً ومناقــشةً وترجيحًــا (ثانيا).

ولو أمكن أن يتولّى تطبيق هذه الخطة المعلّمون ، لكان هذا أكمل لفائدتها ، وأولى بتحقيق مقصودها[1] .

ومن هنا ندخل في ذكر خطوات خطتنا العملية لتكوين ملكة التفسير:

---

(١) وقد جربت ذلك عمليّا، فكنت (مثلا) أذكرُ الآيةَ للطلاب، ثم أطلب منهم أن يبينــوا لي معــنى الكلمة الغريبة في الآية استنباطا منهم من خلال سياقها، ثم أقرأ عليهم ما جاء عند الراغب الأصبهاني في مفرداته؛ ليظهر صواب من أصاب منهم، وقُرب من اقترب، وخطأ من أخطأ، وأنبهُ على ســبب الخطأ وسبب الصواب. وهذه إحدى خطوات الخطة الآتية ، وقصدتُ من ذكرها هنا: التنبيهَ علــى طريقةٍ عملية من طرق تطبيق هذه الخطة ، يمكن للمعلّمين أن يسيروا عليها .

خطوات تكوين ملكة التفسير

الخطوة الأولى : التزوُّدُ من العلوم الضرورية لعلم التفسير .

لقد تحدّث العلماء عن العلوم الضرورية للمفسّر ، وعن شروطه[١]. فعلى الباحث الذي ينوي الدخول في دورته التدريبية هذه أن يكون قد تقدّمَ منه تأصيلٌ جيدٌ في تلك العلوم ، تأصيلٌ لا يُغرق معه فيها إغراقَ المُخْتصِّين بها ، **بل يكتفي منها بما يمكّنه إدراكَ مبادئها وفهمَ كلام علمائها ومراجعة مطوّلاتها عند الحاجة إلى ذلك .**

كما أن عليه أن يبدأ مشوارًا طويلا جدّا في التعرّف على أساليب العرب في البيان عن مكنونات أنفسها ، من خلال القراءة المتأملة المتذوقة لمختار كلامهم شعرا ونثرا . وهو مشوارٌ ينبغي أن يبدأ .. ولا ينتهي ؛ لأنه من أعظم ما سيحتاجه المفسِّر ، وأعمقِه ، وأحوجه إلى جميل الصبر على طول الطريق[٢] .

كما أن عليه أن يقرأ ما كتبه العلماء عن أصول علم التفسير ، وعن

---

(١) انظر: شروط المفسر في كتب علوم القرآن ، كالإتقان للسيوطي (١١٩٧/٢-١٢٢٤) ، والتحبير في علم التفسير له .

(٢) سبق نقلُ كلامٍ لابن خلدون عن التفريق بين صناعة النحو والصرف والإعراب ونحوها من علم قوانين العلوم العربية ومقاييسها (من جهة) والعلومِ نفسِها (من الجهة الأخرى)، حيث فرّقَ بين قوانين العلوم وملكةِ العلمِ بها، التي هي حقيقةُ العلم. وله كلام آخر يبين فيه طريقة تكوين ملكة اللسان العربي ، فنصح بما نصحتُ به ، وشرح ووضّح ، فانظر المقدّمة (٢٦١/٣).

ولا أنسى في هذا السياق ما حكاه الإمام الواحدي (ت٤٦٨هـ) عن نفسه من عنايته البالغة باللغة والأدب والشعر ، من أجل أن يُهيئ نفسه لعلم التفسير. فانظر حديثه المطوّل عن ذلك في ترجمته في معجم الأدباء لياقوت (١٦٦١/٤-١٦٦٣) .

مدارس التفسير ومناهجها ، وعن كتبه ومميزاتها .

وأنصحه خاصة بمقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية في أصـــول التفـــسير[١]، وبكتاب (قواعد التفسير) لفضيلة الشيخ الدكتور خالد السبت، وبكتاب (أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم) لفضيلة الشيخ الدكتور مساعد الطيار، و(فصول في أصول التفسير) له[٢].

ثم عليه مع ذلك أن لا يقطع الانشغال بالتفسير وكتبه ومشاريعه العلمية: النظرية والتطبيقية، فإن هذا هو سبيل من أراد أن يتخصّص في علم من العلوم.

وهذه الخطوة من الممكن أن تُذكر منفصلةً عن هذه الخطوات ، لأنهـــا تأصيل لها (أولا) ، ولكون التزوّد منها لن ينتهي على طول طريق التحـــصيل (ثانيًا) ، ولأنها تبدأ بخطوة، تتلوها خطواتٌ منها ، لتكون منـــهجًا لإكمـــال الملكة التفسيرية ، وليست خطوةً من خطوات إنشائها وتكوينها (ثالثا) . وإنما أوردتها (مع ذلك) ضمن الخطة ، لتكون خطوات الخطة شـــاملةً لأســـباب تكوين الملكة ولإكمالها ، ولكون البداية بها مهمةً قبل الدخول في تطبيق هذه الخطة .

وقد يُستحسن في هذه الخطوة أن لا تدخل ضمن الخطوات ؛ لأنها خطوةٌ لن يتجاوزها المتدرّبُ ولا المفسِّر أبدًا ، مادام منشغلًا بالتفسير . لكني رأيـــتُ إدخالها فيها ؛ لأنها خطوةٌ تأسيسية لا بُدّ منـــها ، قبـــل الـــشُّروع في بقيّـــة الخطوات . ثم إن الأمر فيها (إفرادًا عن بقية الخطوات أو عدم إفراد) بعد هذا

---

(١) وأفضل شروحها شرح فضيلة الشيخ الدكتور مساعد الطيار .

(٢) وسيأتي ذكر كتب ودراسات معاصرة مهمة غير هذه الكتب ، لكن لمّا كان موضوعها متعلّقًـــا بالخطوات التالية ، ذكرتها هناك في موطنها .

التنبيه الواضح ؛ لا يتجاوز أن يكون خلافًا صوريًّا ، لا يؤثر على الحقيقة العلمية .

الخطوة الثانية :اختيار الآيات التي سيتدرب على تفسيرها ، والتي يجب أن يتوفّر في سبب اختيارها أنها أبعد الآيات عن أن يكون استفاد تفسيرَها من أحد.

وذلك بأن يُقْدِمَ على اختيار جزءٍ من القرآن الكريم أو سورةٍ منه ، لتكون منطلقَ تدبُّرِه وموضعَ دراسته التي سيُجريها . وإذا كان الدارسُ له قراءاتٌ سابقةٌ في كتب التفسير ، فمن الأفضل أن يختار من القرآن أبعدَ الأجزاء عن قراءاته السابقة ، فكلما كان الجزءُ المدروسُ أخفَى معنًى عليه كان أولى بالاختيار من غيره !

الخطوة الثالثة :فهم الآية بالجهد الذاتي المحض ، دون الاستعانة على فهمها بأحد .

وذلك بأن يقرأ الدارسُ الجزءَ أو السورة المختارة للدراسة من المصحف ، ويحاول أن يفهمها من المصحف وحده ، دون الرجوع إلى أي كتاب ليستعين به على الفهم الأوليِّ الذي نريده أن يصل إليه .

وعليه في هذه الخطوة أن يتعلّم طولَ التأمل والتفكيرَ المديد ، وأن لا يستعجل في البتّ بمعنى معين لكل آية ؛ إلا بعد أن يتأكّد من أن تأخُّرَه في تأمّله لها لن يضيفَ إليه فهمًا جديدا.

وعليه أيضًا أن يحاول استنباطَ معنى أي كلمةٍ غريبةٍ لغويًّا عليه من خلال سياقها ، باذلاً في ذلك كل جهده الذهني .

كما أنه ينبغي عليه أن لا يُغفل سياقَات الآية **الخمسة** ؛ لأن السياق

من أقوى ما يؤثِّر على تحديد المراد من الكلام. وسياقات[1] الآية الخمسة هي:

١– السياق القرآني العام ، أي استحضار الغاية الكبرى من إنـزال القـرآن الكريم ، وهي هداية الخلق إلى توحيد الله تعالى ، وإلى مراضيه سبحانه ، والتي بها تنتظم شؤونُ الخلقِ جميعُها ، بما يحقق لهم سعادةَ الدارين ؛ لأنها تبيِّنُ العلاقةَ الصحيحةَ الكاملةَ لكل فرد بربِّه عزّ وجل ، والعلاقةَ الصحيحةَ المطلوبةَ بجميع الخلق . فاستحضارُ الغرضِ من إنزال القرآن مُهمٌّ في فهمه ، وعاصمٌ من شَطَطِ التفسير ؛ كبعض من انْسَاقَ وراءَ إثباتِ سَبْقِ القرآنِ العلمي، فتعسّفَ التأويل ، حتى يُخَيَّل للواقف على تأويله أن كتاب الله العزيز كتابٌ في بعض العلوم العصرية!! ومن المعلوم أن القرآنَ قد تعرّض لحقائق علمية كثيرة حقًّا ، وسبقَ إلى ذِكْرِ بعضِها العلمَ الحديث صدقًا ؛ لكن ذلك كان ضمنَ تحقيقه لغرضه الأكبر وغايته العظمى المذكورة آنفًا ، فلا يجوز أن نخرج به عن هذا السياق الأجلِّ الأفخم .

٢– سياق الآياتِ الزمنيُّ، وأعني به : معرفة مكيّة الآيات أو مدنيّتها ، هل نزلت قبل الهجرة ؟ أم بعدها ؟ وتحديد ذلك مفيدٌ لفهم الآيات ؛ لأن الآيات المكية لها أغراضها وخصائصُها التي تختلف بها عن الآيات المدنية ، وكذلك الآيات المدنية أيضًا . ومعرفة أغراض الآيات المكية والمدنية هو أحد السياقات ولا شك ، وما دامت سياقًا فلا بُدّ أن تكون مؤثرةً في إدراك معنى الكلام الذي تَحُفُّ به ، وهذا أحد أهم أسباب عناية العلماء بمعرفة المكي والمدني.

٣– ومعرفة المكي والمدني لا بد فيه من النقل ، ولذلك لا بد من الرجوع إلى

---

(١) المقصود من (السياق) في هذا (السياق) : كل ما أحاط بالنصّ فكان له أثرٌ في فهمنا لدلالاته ومعانيه .

كتب التفسير وكتب علوم القرآن لمعرفة ذلك . فإذا اختلف النقل وتعارض ، يكون ما أدركه الباحث من خصائص المكي وخصائص المدني أحد قرائن الترجيح . ويُمكن تكوين ملكةٍ في ذلك ، بطول التأمل في مجموعة من السور المكية والسور المدنية ، لمحاولة استخلاص أهم الأغراض التي تعتني بها، ولاستخلاص خصائص كل قسم ، ثم يُراجعُ الدارسُ ما كتبه أهل العلم في ذلك والباحثون المعاصرون ، للتكميل والتصويب . (١)

٤- سياق السورة التي أدرسها ؛ إذ لكل سورة مقاصدُ وأغراضٌ خاصة ، فهي سياقٌ مهمٌّ لكل آية فيها . فعلى الدارِسِ أن يقرأ السورة لاستنباط أغراضها ومقاصدها ، محاولاً معرفةَ جميعِ الموضوعات التي بينت السورةُ الهدايةَ الربانيةَ فيها . ثم إن استطاع تحديدَ الوصفِ الجامعِ لها والقاسمِ المشتَركِ بينها .. فهو أولى ، وإن كانت أوصافا عديدةً وقواسمَ مُشْتَرَكَةً (لا قاسمًا واحدًا) .. فهو حسنٌ أيضا .

فإن انتهى من ذلك ، فليقوِّمْ جُهدَه بتحريرات العلماء في بيانِ مقاصدِ السُّوَرِ ، وقد خُصّ هذا النوع من أنواع علوم القرآن بالتأليف المفرد من عالمٍ واحد ، هو : برهان الدين البِقاعي (ت٨٨٥هـ) في كتاب (مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور). كما اعتنى به عددٌ من المفسرين في تفاسيرهم، ومنهم من السابقين : الفِيروزبادي (ت٨١٧هـ) في كتابه (بصائر ذوي التمييز

---

(١) انظر كتاب : (المكي والمدني في القرآن الكريم ، دراسة تأصيليّة نقدية للسور والآيات من أول القرآن إلى نهاية سورة الإسراء) لعبد الرزاق حسين أحمد . وأكمل مشروعه الدكتور محمد الفالح في رسالته (تحرير القول في السور والآيات المكية والمدنية من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس) .

في لطائف الكتاب العزيز)[1]. وممن اعتنى بمقاصد السور من المعاصرين: الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ) في تفسيره (التحرير والتنوير) ، وسيّد قطب (ت١٣٨٧هـ) في كتابه (في ظلال القرآن) .

٥- سياق الآيات المدروسة خاصة ، وهو موضوعها الخاص الذي تتناوله بالتحديد . ويُدرَكُ ذلك من خلال التأمل في الآيات القريبة والمحيطة بالآيات موضوعِ الدراسة ، وهي الآيات التي قبلها والتي بعدها مباشرة . وهو أهم السياقات (مع السياق التالي) ، لكونه أقوى السياقات أثرًا على الكلام ، إلى درجة قدرته أحيانا على تخصيص اللفظ العام وتقييد مطلقه[2] .

وسنؤجلُ تقويمَ هذا الاجتهادِ إلى آخر خطوة ، لأن تقويمه يحتاج إلى الانتهاء من التفسير بكل مراحله !

٦- سياق الآية الواحدة ، وهو معرفة علاقتها بالآية السابقة والآية اللاحِقة، وهو ما يسمّيه العلماءُ بعلم مناسبات الآيات . فإنه إن كان للسياقِ القريبِ

٧- ذلك الأثرُ القويُّ المنوَّهُ به آنفًا ، فكيف ستكون قوةُ أقربِ السياقات على الإطلاق، وهو سياقُ السِّباقِ واللحاق ؟!

واستخراج المناسبة بين الآية والآية يحتاج في هذه المرحلة الأُولى من مراحل التفسير أن تتأكد من درجة تأثير الآية السابقة والآية اللاحقة على دلالة الآية الواقعةِ بينهما المقصودةِ بالدراسة .

---

(١) وقد جمع الدكتور أيمن الشوّا ما ذكره الفيروزبادي في تفسيره عن هذا الموضوع في جزءٍ مستقل مطبوع باسم : (مقاصد سور القرآن) .

(٢) انظر : الرسالة للإمام الشافعي (٦٢-٦٣ رقم٢٠٨-٢١١) ، والبحر المحيط للزركشي (٣/٣٨٠-٣٨١) .

ولا أنصح بتقويم هذا الاجتهاد الآن ، كما قلتُ في السابق ؛ لكي لا تـــزول خصوبةُ اجتهادِ الدارسِ وعُذْرِيَّةُ تَفَهُّمِه المقصودتان في هذه الخُطة أصالةً ؛ لأنه بالاطلاع على اجتهادات أهل العلم سيتلقّاها الدارسُ عنهم دون إعمالِه التامّ لذهنه ، فلا تتكوّنُ ملكتُه بذلك على الوجه الصحيح الكامل[١] .

فعليه أن لا ينسى تعميقَ وتقويمَ إدراكِ مناسبات الآيات ببعـــضها **بعـــد الوصول إلى آخر خطوة،** بالرجوع إلى كتب أهل العلم المعتنيـــة بـــذلك . وعلى رأسها كتاب (نظم الدرر في تناسب الآيات والسور) لبرهـــان الـــدين البقاعي (ت ٨٨٥هـ) ، ثم عموم كتب التفسير ، وخاصة (التفـــسير الكـــبير) لفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) .

كما أن على الدارسِ مراعاةَ مفاصلِ الآيةِ الواحدة ، وأن يُعيِّنَ تمامَ أركانِ الجُـــمَلِ فيها ، وهو ما يُسمِّيه العلماء بـــ(علم الوقف والابتداء). ويتم ذلك من خلال فهمه للآية ، وإدراكه لعلاقة مقاطعها ببعض . فليلحظْ هذا الباب ، ولا يكتفي بعلامات الوقف الموجودة في المصحف ؛ لأنها اجتهادات للعلمـــاء مبنية على فهمهم للآيات .

ولا ترجع في هذه الخطوة إلى كتب الوقف ولابتداء ؛ لأنها تتضمن فهمـــا وتفسيرا نريدك أن تصل إليه بجهدك الخاص ، ولكن يحسن الرجوع إليها بعـــد بلوغك آخر الخطوات . ولا بأس أن ترجع إليها في غير الآيـــات المدروســـة ؛ لتعرف منهجَ هذه الكتب وفكرةَ التأليف فيها . ومن هذه الكتـــب: (إيـــضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل) لأبي القاســـم الأنبـــاري (ت٣٢٨هـ)،

---

(١) أي : وَفق هذه الخطة .

و(القطع والائتناف) لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ، و(المكتفى في الوقف والابتدا) لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) ، و(الوقف والابتداء) لأبي عبدالله السَّجاوندي (ت٥٦٠هـ) .

ثم لا يتجاوز كل آية إلا بعد أن يكون قد قرَّر معناها عنده بكل وضوح، وعليه أن يكتب هذا المعنى الأوّليَّ الذي توصّل إليه بجهده الخاص والخالص .

وليتذكّر الدارسُ أنه لن يأثم بهذه المحاولة ، حتى لو أخطأ ، ولو كان خطأه فاحشًا ؛ لأن مقصود القائمِ بهذه المحاولة هو أن تصل به في النهاية إلى فهم الآية الفهمَ الصحيح ، ولأنه مدرِكٌ بأنه في أُولى مراحل هذا الفهم . كما أنه يجب أن يكون صادقًا في مواجهة نفسه ، جريئًا في اعترافه بينه وبينها بخطئه الذي سيكتشفه (ولا بدّ) في بقية خطوات دراسته[1].

الخطوة الرابعة : السعيُ إلى التفسير اللغوي الصِّرْفِ للآية .

والمقصود بالتفسير اللغوي : الوصول إلى الدلالة اللغوية للآية ، وفهمها وَفْقَ معناها في لغة العرب وحدها ، دون الاستعانة ببقية أركان الفهم الكامل للآية[2] .

وهذه الخطوة تمرُّ بمراحل عِدّة :

فالمرحلة الأولى : تحديد الكلمات التي يُحتاج إلى دراستها لُغويًّا، وهي

---

(١) انظر الكلام البديع عن الهوى الخفيّ للنفس ، في كتاب التنكيل للمعلّمي (١٩٧/٢-١٩٨) .

(٢) اختار الدكتور مساعد الطيار في رسالته للدكتوراه (التفسير اللغوي للقرآن الكريم) تعريفًا للتفسير اللغوي (صـ ٣٨) ، هو: «بيان معاني القرآن بما ورد في لغة العرب» .

كل كلمة لم يكن إدراك معناها اللغوي بدهيًّا لدى الدارس . فالماء والهواء والجبل والشجر ألفاظ لا يجهلها إلا غير العربي إلى اليوم ، فهذه لا نحتاج إلى دراستها غالبًا ؛ لشدة وضوح معناها . وإن كان الحذرُ واجبًا حتى مع أمثال هذه الألفاظ ؛ إذ قد يكون لها معنى آخر سوى ذلك المتبادر إلى الذهن ، ولو كان الأصل بُعدَه . ويعرف وجوبَ تأكيدِ هذا التحذير كلٌّ من عرف سعة لغة العرب ، ومن عرف بُعدَنا الكبير عن معينها الثرّ .

وبعد تعيين تلك الكلمات التي تحتاج أن تُدرس ، بناءً على سبب الاختيار المذكور آنفًا، ننتقل إلى :

المرحلة الثانية : محاولة معرفة أصلِ المعنى اللغوي للكلمة ، وهو المعنى الذي انبثقت منه بقية معانيها الأخرى ، أو المعنى الذي تجتمع في أصله كل معانيها المستعارة .

وأهمية هذا الإدراك للمعنى الأصلي للكلمة تأتي من جهاتٍ عدّة ، منها :

أنه يُعمِّقُ فهمَنا للكلمة العربية ، ليعيننا هذا العمقُ على إدراك معناها المستعار في سياقها الذي جاءت فيه إدراكًا دقيقًا . وهذا الإدراك الدقيقُ للمعنى اللغوي للكلمة هو الأداة الصحيحة لمعرفة الصواب في معناها ولترجيحه في ذلك السياق الخاص على غيره من المعاني المشتقّة لها ، وسيكون من أكبر ما يُعينُ على معرفة الراجح عند اختلاف العلماء فيها .

كما أن ذلك الإدراك العميق للمعنى الأصلي للكلمة مفتاحٌ مهمٌّ من مفاتيح المناقشةِ والمخالَفة العلمية والترجيحِ في باب اللغة ، وفي باب بيان المعاني اللغوية للكلمة بالأخص ، ذلك الباب الذي يظن كثيرٌ من الباحثين أنه مطلقًا بابُ تَلَقٍّ كامل وتقليدٍ محض ، وأنه لا مجال البتّة للاجتهاد فيه ، غافلين عن أن بعضَ

الاختلافِ الحقيقيِّ الذي وقع بين اللغويين وأئمة العربية في هذا الباب نفسه ، وأن ما جرى لهم من تخطيء بعضهم بعضًا في ذلك ، والذي قد يصل إلى حدّ التهمة في صحة النقل = يدل ذلك كله على أنهم ربما اجتهدوا في تفسير اللفظة العربية ، وأن تفسيرهم للألفاظ ليس كله نقلا عن العرب المحتَجِّ بلغتهم، بل إنهم ربما اجتهدوا فوقع منهم الخطأ في اجتهادهم[1]. وهذا كله

(١) وهذا أمرٌ مشهور معلوم ، فليس كل ما فسّره أئمة اللغة من معاني الكلمات مأخوذًا عن العرب المحتَجِّ بلغتهم ، بل منه ما يستنبطونه بالاجتهاد . ومن ذلك قول أبي منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) في تهذيب اللغة (٣١/١) عن ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) : «وما رأيتُ أحدًا يدفعه عن الصدق فيما يرويه عن أبي حاتم السجزي والعباس بن الفرج الرِّياشي ، وأبي سعيد المكفوف البغدادي . فأما ما يستبدُّ في برأيٍ **من معنى غامضٍ** أو حرفٍ من علل التصريف والنحو مشكل ، **أو حرفٍ غريب** ، فإنه ربما زلَّ فيما لا يخفى على من له أدنى معرفة . **وألفيتُه يحدسُ بالظنّ فيما لا يعرفه ولا يحسنه**...» ، إلى آخر نقده لغير ابن قتيبة من المصنفين في اللغة وبيان الغريب ، كما فيه (٣٤/١-٤٠) .

وذكر ابن فارس (٣٩٥هـ) في كتابه الصاحبي (٥٨) قول من قال :«ولو جاءنا جميعُ ما قاله العرب لجاءنا شعرٌ كثير وكلامٌ كثير» ، ثم أتبعه بقوله : «وأحرِ بهذا القول أن يكون صحيحًا ؛ لأنا نرى علماء اللغة يختلفون في كثير مما قالته العرب ، **فلا يكاد واحدٌ منهم يُخبرُ عن حقيقة ما خُولِفَ فيه، بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان** » .

وكم صنّف العلماء كتبا في بيان خطأ من أخطأ من أئمة اللغة في تفسير بعض الكلمات ، فانظر كتاب (معجم المعاجم) لأحمد الشرقاوي إقبال (٨٦ ، ٢١٠-٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٢٧، ٢٣٨ ، ٢٤٨ وغيرها) .

ومن ذلك كتاب ابن قتيبة (إصلاح الغلط في غريب الحديث لأبي عبيد) ، وفي بعضه تخطيءٌ منه لأبي عبيد في ذكره معنى كلمةٍ من غريب اللغة ، كما فيه (رقم ٣٠ ، ٣٩ ، ٥٠) .

وكذلك كتاب (التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف **وخطأٌ في تفسيرها ومعانيها** وتحريفٌ في كتاب الغريبين) لأبي الفضل محمد بن ناصر السلامي (ت٥٥٠هـ) ، وهو معنيٌّ بكتاب (الغريبين) لأبي عبيد أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي (ت٤٠١هـ)، ويظهر من عنوان الكتاب : أنه استدرك عليه فيه أخطاءه في تفسير الألفاظ وبيان المعاني . وذكر في مقدمته (١١٦-١١٨) طائفةً من كُتُبِ رُدود علماءِ اللغة بعضهم على بعض . =

يُوجِبُ على المتأخِّر الترجيحَ بين أقوالهم بالدليل العلمي ، وهــذا التــرجيح دخولٌ في اجتهادات هذا الباب ، وهذا هو الذي يدل على أن الاجتــهاد في باب تفسير اللفظة اللغوية لم يُغلق بالكلية ، بل ما زال فيه مجال للاجتهاد[١] .

وقد نصَّ على أحقّيّة المتأخرين من أهل العلم بأن يجتهدوا في تقرير معاني المفردات العربية، ولو بمخالَفة أحد أئمة اللغة المصنِّفين، وهو ما قررتُه آنفًا = تقيُّ الدين السبكي (ت٧٥٦هـ)، في كتابه (إبراز الحِكَم من حــديث: رُفِــع القلم)، حيث قال فيه : « واعلم أن الجوهريَّ وغيرَه من المصنِّــفين في اللغــة إذا نقلوا نقلًا أخذناه مُسَلَّمًا مقبولاً، وإذا تصرّفوا وعلّلوا نظرنا في كلامهـــم، كغيرهم من المصنِّــفين في العلوم »[٢].

وهنا تأتي أهمية التفقّه في معنى الكلمة الأصلي ؛ لأن ذلك أحد أوائــل أدوات الاجتهاد في هذا الباب .

= وبين يدي الآن كتابٌ طُبع مؤخرًا ، هو: (نفوذ السهم فيما وقع للجوهري مــن الــوهم) للــصفدي (ت٧٦٤هـ) . ومما جاء فيه :

– (٤٦) : «قال الجوهري : البراء : أوّل ليلة من الشهر . وقد وهم في هذا ، قال ابن قتيبة : البراء آخر ليلة من الشهر » ،

– (٨١) : «قال الجوهري : الخِصاب : النخل الكثير الحمل ، والواحدة خَصْبة . قلتُ : الخِصاب : نخلُ الدَّقَل ، قال الفراء والمؤرج السدوسي : والدَّقَل : أردأ التمر» .

– (٨٢):«قال الجوهري:والدبدبةُ ضربٌ من الصوت.قلتُ هذا ما صحّفه، والصواب: الدندنة بنونين » .

(١) لا شك أن الطالب المبتدئ لن تكون عنده أهلية الدخول في هذه الأعماق ، لكن لا بُدّ من سعيه إلى تحصيل أهليتها ، من خلال المبادرة إلى الاجتهاد المصوَّبِ بكلام الأئمة ، ومع اســتمراره في التحــصيل العلمي مدى الحياة . فلن يخسر هذا الطالبُ شيئًا ، ولن يقع في محظور ، إن بدأ في ذلك من بداية مراحله التدريبية ، مادام مدركًا لكونه متدرِّبًا فقط ، وما دام حريصًا على تصويب اجتهاده بكلام أئمة الفن .

(٢) إبراز الحِكَم لتقي الدين السبكي (٣٧) .

وإدراك الباحث المتأخر للمعنى الأصلي للكلمة باجتهاده (دون تقليد أو اتباع) قد يمكن لبعض ذوي الأهلية من الباحثين ، لكنه ليس ممكنًا لكل أحد ؛ ولذلك فإننا في هذه المرحلة نكتفي من الباحث بأن يعتمد في معرفة المعنى الأصلي للكلمة على المعنى الذي ذكره أحد أئمة اللغة . وأجلُّ كتابٍ في ذلك، بل ينفرد بالتخصُّصِ في هذا الباب : معجم (مقاييس اللغة) لابن فارس (ت٣٩٥هـ) . فهو أصلُ هذا الباب، وإمامُ هذا الفنِّ من فنون العربية الكبرى.

وبعد أن عرفتُ المعنى الأصلي للكلمة بكل دقة ، أنتقل إلى :

المرحلة الثالثة : حصر المعاني الفرعية والمشتقة لتلك الكلمة المدروسة ، وذلك من خلال الرجوع إلى معاجم اللغة عمومًا ، كـ(لسان العرب) لابن منظور ، و(تاج العروس) للزَّبيدي ، والمعاجم الأصيلة خصوصًا ، كـ(الصحاح) للجوهري ، و(تهذيب اللغة) للأزهري ، و(مجمل اللغة) لابن فارس . مع الاهتمام بأصول هذه المعاجم من كتب المتقدمين ، كـ(الغريب المصنَّف) لأبي عبيد القاسم بن سلام .

ويُستحسن أن أراجع أيضًا كتب بيان الفروق الدقيقة بين المترادفات اللغوية، كـ(فقه اللغة) للثعالبي ، و(الفروق) لأبي هلال العسكري .

ثم أتأمّل تلك المعاني الفرعية تأمُّلاً دقيقًا، لكي أُحدِّدَ منها المعنى المناسب للآية وَفْقَ سياقِها.

فإذا ما حدَّدْتُ المعنى المراد من الكلمة في الآية ، عدتُ إلى المعنى الذي كنتُ قد اجتهدتُ في الوصول إليه في الخطوة الثانية ؛ لأُوازِنَ بين المعنيين اللذين توصّلتُ إليهما : هل اتّحدا ؟ أم اختلفا ؟ وما درجة الاختلاف ؟ وما أسبابه ؟

هل كانت العجلة في التأمّل هي السبب ؟ أم ماذا ؟ عليّ أن أتفحّصَ ذلك بعمق وموضوعيّة ، وأن أستفيد من أخطائي ومن إصابتي : بالحذر من أسباب الخطأ ، ولُزوم أسباب الإصابة .

فإذا انتهيتُ من هذه المرحلة ، انتقلتُ إلى :

المرحلة الرابعة : التأكد من صحة المعنى الفرعي للكلمة الذي كنتُ قد رشّحتُه في المرحلة السابقة للآية محلِّ الدراسة حسبَ سياقها.

ويتمُّ هذا التأكد من خلال الرجوع إلى كتب (غريب القرآن) أولا، وكتب (الوجوه والنظائر) ثانيًا . وأهم كتب غريب القرآن : (المفردات) للراغب الأصبهاني ، و(عمدة الحفاظ) للسمين الحلبي . ومن كتبه القديمة المهمة (مجاز القرآن) لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، و(غريب القرآن) لابن قتيبة . وأهم كتب الوجوه والنظائر : (الأشباه والنظائر) لمقاتل بن سليمان ، و(التصاريف) ليحيى بن سلام ، و(نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر) لابن الجوزي .

وتمتاز هذه الكتب بمميزات عديدة ، منها مما يفيدنا في هذا المجال : أنها تحصر المعاني الفرعية للفظة الواردة في القرآن خاصة ، وتبيّن الآيات (أو بعضها) التي وردَ فيها كل معنى من تلك المعاني . كما أنها تُوقِفُ القارئ على المصطلحات الشرعية ومعانيها ، والألفاظ القرآنية واستعمالاتها .

فإن قيل : لماذا لم نرجع إلى هذه الكتب ابتداءً ؟ فالجواب : هو أننا في هذه الخُطّة جميعها نريد تكوين الملكة ، وتكوين المَلَكَةِ لا يأتي بمجرّد التلقّي ، بل لا بدّ لتكوينها من اجتهادٍ مُصَوَّب، يُوصِلُ إلى معرفة وسائل إصابة الحقّ ، والصوارف عنه ؛ ليُعتَصَمَ بالأولى، وتُجتَنَبَ الأخرى . كما أن السير على

هذه الخطة ، وما تُكْسِبُهُ من مَلَكَةٍ ، وما تُعمِّقُ به إدراكَ معنى الكلمة لدى الباحث ، هي التي ستمكّنه من الترجيح المبني على المنهج العلمي الصحيح بين أقوال أصحاب تلك المصنفات .. إذا ما اختلفوا فيها ، أو تمكّنه من الترجيح بين الاحتمالات التي يُوردها الواحدُ منهم لمعنى الكلمة في الآية الواحدة دون بيانه للرأي المُختار منها .

وبنهاية هذه المرحلة أكون قد حدّدتُ المعنى اللغوي لكل كلمة واردة في الآية ، لأنتقل بعدها إلى :

المرحلة الخامسة : تفسير الآية بحسب ما تقتضيه لغة العرب وحدها، باجتهادي الخاص ، بعد أن حدّدتُ معنى كل مفردة من مفردات الآية . فأقوم بالربط بين تلك المفردات جميعها ؛ لتقييد المعنى اللغوي للآية كاملةً، فأصوغ معناها بالصياغة التي أراها توضِّحه لفهمي ولفهم أهل زمني .

وأكتب هذا المعنى ، ثم أزنه بالمعنى الذي قيّدته أيضًا في الخطوة الثانية؛ للغرض نفسه الذي ذكرناه آنفًا من هذه الموازنة . وهذا هو الشأن عند الانتقال من كل مرحلة إلى أخرى ، كما سبق .

وهنا أنتهي إلى آخر مراحل هذه الخطوة ، وهي :

المرحلة السادسة : التأكّد من صحة تفسيري اللغوي للآية ، بالرجوع إلى كتب التفسير اللغوي. من أمثال : (معاني القرآن) للفرّاء ، و(معاني القرآن) للزجّاج ، (ومعاني القرآن) لأبي جعفر النحّاس .

وسبب عدم البَدَاءِ بها :هو سبب عدم البداء بكتب غريب القرآن الذي بيّنّاه من قبل ، وفائدته : هي فائدته !

وهذه المرحلة هي آخر الخطوة الرابعة ، لأصل بعدها إلى :

الخطوة الخامسة: تفسير الآية بالمنقول، من:القرآن،والسنة،وأقوال السلف.

فبعد أن فسّرتَ الآية بمقتضى لغة العرب وحدها ، لا بُدّ من أن تتثبّت من صحّة ذلك التفسير ، بالرجوع إلى الأَوْلى بمعرفة معنى الآية . ولا شكّ أن الآية هي أَولى ما تُفَسَّرُ به الآية ؛ إذ إن أحقّ كلامٍ بيَّنَ مرادَ صاحبه كلامُ صاحبه نفسه . كما أن رسول الله ﷺ أعلم بمراد ربه عزّ وجلّ من جميع الثقلين ؛ فهو الذي نزل القرآنُ عليه ، وأُمر بتبليغ ألفاظه ومعانيه ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[النحل:٤٤] .

وأما السلف: فإن كانوا من الصحابة: فلا يخرج تفسيرهم عن أحد حالين: أن يكون منقولا عن رسول الله ﷺ (وماذا نريد فوقه حينها؟!) ، أو اجتهادا منهم ، وهم حينها أولى من اجتهد فأصاب ؛ لأن الاجتهاد في التفسير مرجعه إلى اللغة ، وهم (رضي الله عنهم) أصحاب اللغة ؛ ولذلك كان الصحابةُ رضي الله عنهم أكملَ الناس في اجتماع آلة الاجتهاد الصحيح فيهم. وأما التابعون وتابعوهم فقد تلقّوا عمن سبقهم علمَهم ، وجاء النص بتفضيلهم « **خيركم قرني، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم** »[١]. لذلك كله لم يَجُزْ أن أتجاوزَ التفسيرَ المنقولَ ، بل لا تفسيرَ إلا بعد الاحتكامِ إليه .

ومن أسباب وجوب الاحتكام إلى التفسير المنقول : أن لغة العرب من السعة إلى حدّ أنه لا يمكن أن يحويها أحدٌ بقدرةٍ بشريةٍ[٢]، فاحتمال الخطأ في

(١) أخرجه البخاري (رقم ٢٦١٥، ٣٦٥٠، ٦٤٢٨، ٦٦٩٥) ، ومسلم (رقم ٢٥٣٣) .

(٢) وهذا هو مراد الإمام الشافعي عندما قال : « ولسانُ العربِ أوسعُ الألْسِنَةِ مَذْهَبًا، وأكثرُها ألفاظًا ، ولا نعلمه يُحيطُ بجميع عِلْمِهِ إنسانٌ غيرُ نبيٍّ !! »، الرسالة: (٤٢ رقم ١٣٨). وانظر تعليق =

التفسير اللغوي واردٌ حتى من كبار أئمة اللغة ، فلا بد له من تصحيح نتائجه بالتفسير المنقول . كما أن القرآن الكريم من أعظم خصائصه أنه يحتمل وجوهًا عديدةً من المعاني ، قد يصح حَمْلُ الآية عليها جميعها ، أو على بعضها دون بعضها الآخر ، أو لا يصح منها إلا وجهٌ واحد فقط ؛ وكثيرًا ما يحدِّدُ التفسيرُ المنقولُ ذلك المعنى أو تلك المعاني المُرَادة ، ويُبعدُ المعانيَ غيرَ المرادة .

وفي هذه الخطوة سوف أخرج منها بواحدٍ من احتمالات ثلاثة ، بالنظر إلى تفسيري اللغوي الذي انتهيتُ إليه في الخطوة السابقة مسبورًا بالتفسير المنقول:

فالاحتمال الأول : أن يتّضحَ لك خطأ تفسيرك اللغوي ؛ لمنافاته أو إبطاله للتفسير المُحتَجِّ به من التفسير المنقول . وحينها يجب عليك أن تصحّحَ خطأك ، وأن تستفيد من أسباب الخطأ ، كما شرحناه لك .

وأنبّه هنا : على أننا عندما نقرّرُ احتمالَ إسقاطِ التفسير المنقول للتفسير اللغوي ، فلا يعني هذا التقرير أن التفسير المنقول خارجٌ عن التفسير اللغوي ، بل هو ذروة سنامه ؛ ولذلك قدّمناه .

والثاني : أن يتّضح لك أن تفسيرك اللغوي صحيحٌ ؛ لموافقته ومطابقته للتفسير المنقول. وحينها تمسّك بصوابك، وتشبّث بالمنهج الذي أوصلك إليه.

والثالث : أن يتّضح لك أن تفسيرك اللغوي مُغايِرٌ للتفسير المنقول؛ لكنه لا ينافيه ولا يُبطله. وحينها يُحتمَلُ أن يكون المعنى اللغويُّ صحيحًا مع

= ابن فارس على هذه العبارة وعلى هذا الموضوع في كتابه الصاحبي (٢٦-٢٧) .

المعنى الوارد في التفسير المنقول ، فتُحْمَلُ الآية على المعنيينِ كليهما[١] . ويحتمل أن يكون المعنى اللغوي مع قبوله لغةً ، إلا أن التفسير المنقول أظهر أنــه معــنىً مرجوحٌ أو غيرُ مرادٍ في الآية .

ويظهر هنا : أن التفسير المنقول لا ينحصر أثره في تقــويم عملــي بــين التخطيء والتصويب للتفسير اللغوي ، كما كان الحــال في مــسيرة خطواتنــا ومراحلها السابقة ، بل هناك (في هذه الخطوة خاصــة) احتمــالٌ ثالــثٌ؛ لأن التفسير المنقول قد يضيف إلى التفسير اللغوي معنى جديدًا .

وهذه الخطوة تتفرّعُ إلى ثلاثة فروع ، وهي :

الفرع الأول : **تفسير القرآنِ بالقرآن** . فالكلام كلام الله ، وهو تعالى أعلــم، وفهم كلامه بكلامه أوجب وأحكم .

لكن علاقة الآية بالآية في تفسيرها لمعناها مختلِفةٌ مراتبُهُ ، بــاختلاف قــوّة ظهور علاقة الآية بالآية ، وبتباين وضوح هذه العلاقة في بيان مراد الله تعــالى . ومع أهمية محاولة استنباط التفسير القرآني كله ، الظاهرِ منه والخفــي ، وتقليــل الفوات منه ما أمكن ؛ إلا أن الذي لا ينبغي فواتُه ، ولا يصح أن يُــغْفَلَ عنــه

(١) ومن أمثلة ذلك : تفسير قوله تعالى ﴿ وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ﴾[محمد : ٦]. جاء عن السلف تفسير (عرّفَها) من المعرفة، وأن المؤمن يعرف منزله وأهله في الجنة. وذهب بعض أهل اللغة أن (عرّفَهــا) مــن قولهم : طعامٌ مُعَرَّف ، أي مُطَــيَّب، والمعنى : طيّبها لهم . فالمعنى الثاني لا يبطل الأول ، وإن كان مختلفًا عنه . فيمكن قبول التفسير اللغوي مع التفسير المأثور ، ولا يلزم ردّ اللغوي في هذه الحالة .

انظر:تفسير عبد الرزاق (٢٢١/٢-٢٢٢)، وتفسير الطــبري (١٩١/٢١-١٩٢)، والــدر المنثــور للسيوطي (٣٥٩/١٣-٣٦٠). وانظر : غريب الحديث للحربي (١٨٩/١)، وغريب القرآن لابــن قتيبــة (٤٠٩-٤١٠). والمثال مستفادٌ من كتاب التفسير اللغوي للدكتور مساعد الطيار (٦٣١-٦٣٢) .

خاصة ، هو التفسير القرآني الظاهر ، الذي تتضح فيه علاقة الآية بالآية غايةَ الوضوح ؛ لا لأن الغفلة عنه أقبح من الغفلة عن التفسير القرآني الخفي .. فقط، ولكن أيضًا: لأن درجةَ حجيّته في التفسير أقوى ، والالتزامَ ببيانه أوجب .

ومن هنا يتبيّنُ أن إطلاقَ القول بتقديم تفسير القرآن للقرآن على غيره من مصادر التفسير ومآخذه ليس صحيحًا ؛ إلا بقيد التفسير القرآني الظاهر ، الذي تكون فيه علاقة تفسير الآية للآية علاقةً واضحة. وأما ما كان دون ذلك ، فيُنظر إلى مايخالفه (سواء أكان تفسيرًا نقليًّا أو لغويًّا) فيُقَدَّم الأرجح والأقوى .

ولاستخراج التفسير القرآني مراحل :

الأولى : استخراج الآيات ذات العلاقة بآيات الدَّرْس من كتاب الله العزيز بالجُهد الذاتي الخالص . إما من خلال قراءة القرآن كاملا ، وإما من خلال استعراض الآيات التي تقترب في موضوعها من موضوع الآيات التي أدرسها : إما بالاستعراض الذهني لمن كان ذا حافظةٍ جيدةٍ لكتاب الله العزيز واستحضارٍ قويٍّ لآياته الكريمة ، أومن خلال الاستعانة بالفهارس الموضوعية للآيات ، المؤلفة حديثًا؛ حيث إن الآيات التي يفسِّرُ بعضُها بعضًا يغلب أن تكون في سياق موضوعٍ متّحدٍ .

الثانية : الاستعانة بالجهود المتفرّقة لأهل العلم التي تتضمّنُ جمْعَ النظيرِ إلى نظيرِه من الآيات .

ويأتي في رأس هذه الجهود (غير المختصّة بتفسير القرآن بالقرآن) : كتب مشكل القرآن : كـ(تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) ، و(فوائد في

مشكل القرآن) للعزّ بن عبدالسلام (ت٦٦٠هـ) ، وغيرها من الكتب القديمة ، والحديثة كـ(دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب) للأمين الشنقيطي (ت١٣٩٢هـ) . حيث إن ذِكْرَ المتعارض في الظاهر من الآيات (وهذا هو المقصود الأكبر من متشابه القرآن هنا) ، وبيانَ عدمِ وُقُوعِ التعارضِ في باطن الأمر وواقعه = هو تفسيرٌ للقرآن بالقرآن في حقيقته! كما أن هذا السياق لا يخلو من ذكر الآيات العديدة التي تدل على المعاني التي يبينها مؤلفُ الكتاب .

كما أن كتب الناسخ والمنسوخ نافعةٌ أيضا في معرفة الآيات ذات العلاقة؛ لكن ينبغي أن لا ترجع في هذه الخطوة إلى كتب الناسخ والمنسوخ إلا لجمع الآيات فقط ، دون معرفة رأي مؤلف الكتاب في توجيهه إشكالَ التعارضِ بين الآيات التي قيل فيها بنسخ بعضها لبعض، وهل أيّدَ القول بالنسخ أم أيّدَ الجمع ؛ لأن الجمعَ بين الآيات المتعارضة والعجزَ عنه مطلبٌ مهمٌّ لاجتهادك ولتكوين ملكتك ، فلا ينبغي أن تقفز عليه بتلقُّنه عن غيرك في هذه المرحلة . أما معرفة النسخ من عدمه فمرحلة قادمة ، لأنه من وجوه إفادة السنة الضرورية في تفسير القرآن.

ومن هذه الجهود : كتبُ العلم الموضوعية ، التي تَعْرِضُ لكل موضوع قرآني بتوسع . فمثلًا : كتب الفقه التي تحرص على الاستكثار من الاستدلال ، كثيرا ما تورد الآيات العديدة الدالّة على حُكْمٍ فقهيٍّ . وكذلك كتب العقائد، فإن مرت بي آية تتحدثُ عن مسألة عَقَدِيّة، رجعتُ إلى كتب المعتقد ، وإلى باب تلك المسألة فيها . وإذا كانت المسألة متعلّقةً بالزهد وتزكية النفوس، رجعت إلى الكتب المؤلفة في ذلك. مع الحذر من غُلُوِّ بعضِ تلك الكتب في إلحاق الآية بالآية ، أو في تحميلها معنًى لا تحتمله ؛ إلا على وجهِ

قياس معنى على معنى ، أو من باب : «الشيء بالشيء يُذكر» ، وهي سِمَةٌ معروفةٌ في التفسير الإشاري الصوفي .

ومن هذه الجهود أيضًا : كتبُ أحكام القرآن ؛ لأنها كتبٌ تُعنَى بالآيات التي تختصُّ ببيان الأحكام ، ولذلك فإنها ستحرص على استيعاب الآيات الدالّة على كل حُكمٍ من الأحكام . كـ(أحكام القرآن) لأبي جعفر الطحاوي(ت٣٢١هـ)، و(أحكام القرآن) لأبي بكر الرازي الجصاص (ت٣٧٠هـ)، و(أحكام القرآن) لأبي بكر بن العربي (ت٥٤٣هـ)، و(الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ).

وخلال هذه المرحلة قوِّمْ جهدَك الذي قمتَ به في المرحلة السابقة ، لتقف على سبب فَوَاتِ الآياتِ المفسِّرةِ عليك أثناءَ اجتهادك المحض ، ولربّما وقفتَ على فواتٍ على من سبقك من أهل العلم ، فيستدركه عليه عالِمٌ آخر . فحدِّدْ من خلال هذا التقويم أسبابَ الاستيعاب ، وتمسَّكْ بها، وحدّد أسباب الفوات ، واحذرها .

الثالثة : الرجوع إلى كتب التفسير عموما ، وإلى تلك التي اعتنت عنايةً واضحةً بتفسير القرآن للقرآن خصوصا ، كـ(تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (ت٧٧٤هـ) ، والتي تخصّصت في هذا الباب ، كـ(أضواء البيان) للشنقيطي (ت١٣٩٢هـ) .

ويدخل في هذه المرحلة : الرجوع إلى كتب التفسير الموضوعي العصريّة، إذا كان أحدها قد تناول موضوعَ آياتِ دراستك .

واحرص على أن تقتصر في استفادتك من هذه الكتب في هذه المرحلة على جمع الآيات فقط، لتقوم أنت بإيجاد وجه البيان في الآية للآية وإيضاح

كيفيّة تفسيرها لها ، دون أن تستفيد ذلك من تلك الكتب . فالوقوف على الآية المفسِّرة بجهدك الخالص وإن كان مطلبًا من مطالب تكوين الملكة ، لكن الوقوفَ عليها فرعُ العلمِ بوجهِ دلالتِها على التفسيرِ والبيان . فإن فاتك الوقوفُ على الآية بجهدك ، فلا يفوتنّك جُهْدٌ آخر ، هو: جهدُ الوقوفِ على وجهِ دلالتِها على التفسير ؛ فإن جهدَك الثاني هو المقصود الأكبر لإيقاظ الحِس التفسيريّ لديك؛ ولذلك نلفت انتباهَك إلى ضرورة عدم فوات فرصته عليك.

الرابعة : الرجوع إلى كتب القراءات ؛ حيث إن من أعظم وجوه إفادة القراءات الثابتة العديدة للآية الواحدة التفسيرَ والبيانَ . فلربما أوضحت قراءةٌ لآية معناها الخفيَّ في قراءةٍ أخرى لها، ولربما أوضحت كلٌّ قراءةٍ من القراءتين معنى الأخرى أو أتمّته.

فعلى الدارس أن يراجع كتب القراءات التي تضم القراءات الثابتة[١]، والخالية من توجيهها، لكي ينظر في مدى إفادة القراءات في فهم الآية.

وعليه أن يؤخر الرجوع إلى كتب توجيه القراءات إلى آخر مرحلة؛ لكي لا يتلقّن منها ما يؤثر في انطلاقة اجتهاده . ومن أهم هذه الكتب: (الحجة للقراء السبعة) لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، و(المحتسب) لابن جني (ت٣٩٢هـ) ، و(الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) .

وبذلك نكون قد انتهينا من الفرع الأول من فروع التفسير بالمنقول ، وهو تفسير القرآن بالقرآن ، لنصل إلى الحديث عن :

---

(١) ومن أيسرها كتاب (القراءات العشر المتواترة) للشيخ محمد كريّم راجح .

الفرع الثاني : تفسير القرآن بسنة النبي ﷺ . لم يكن ليصحّ أن يتخلّف أحدٌ من أهل التفسير عن ذكر هذا المصدر من مصادر التفسير ؛ لأنه لا شكَّ في أن النبي ﷺ أعلم الثقلين بمراد الله تعالى ، وأن إحدى أعظم مهامِّ نبوته بيانُ معاني كلام الله سبحانه ، وأنه ﷺ أدّاها على أكمل وجه . فكان من أوجب الواجبات على المفسِّر أن يحتكم في تفسيره إلى تفسير النبي ﷺ ، فيكون التفسيرُ النبويُّ هو مقياسَ إصابته وخطأه :

(١) فما ضادّه التفسيرُ النبوي وأبطله فهو الباطل المردود ، ولا يجوز أن يُفَسَّر به كتاب الله العزيز .(٢) وما وافقه فهو الحق الذي لا شك فيه.(٣) وما لم يوافقه ولم يضادّه فتُحتَمَلُ فيه الصحة ، فيكون صحيحًا مع التفسير النبوي، ويُحتمل فيه الخطأ . كما كنت قد بيّنته في بداية حديثي عن التفسير بالمنقول، وعن علاقته بالتفسير اللغوي (المعقول) .

ولتفسير السنة للقرآن الكريم وجهان معلومان :

الأول: التفسير النبوي الصريح للآية،وهو الذي يكون قصدُ بيان معنى الآية واضحًا فيه نصًّا[(١)]،أو شِبْه النص:بأن لا تُفهم الآية الفهم الصحيح إلا به[(٢)].

---

(١) كحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه ، قال : سمعتُ رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول:«﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ **ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي**» . أخرجه الإمام مسلم (رقم ١٩١٧) .

(٢) كقول ابن عُمر رضي الله عنه : «أُحلّ لنا من الميتة ميتتان ، ومن الدم دمان : من الميتة : الجراد والحوت ، ومن الدم : الكبد والطحال» .أخرجه الإمام أحمد في علله (رقم ١٠٩٩) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١/٢٥٤) ، موقوفًا ، وهو صوابُ الحديثِ المرفوعِ في المسند للإمام أحمد (رقم٥٧٢٣) ، وابن ماجه (رقم٣٢١٨ ،٣٣١٤) ، كما بيّنَ ذلك أبو زُرعة (العلل لابن أبي حاتم : رقم ١٥٢٤) ، والدارقطني (العلل رقم :٢٢٧٧ ،٣٠٣٨) ، والبيهقي (١/٢٥٤) . =

الثاني : التفسير غير الصريح ، ولا شبه الصريح . وهو عموم السنة النبويّة، من أقوالٍ وأفعالٍ وتقريرات .

ولا شك أن علاقة التفسير بالوجه الأول أقوى ، وإن كانت علاقته بالثاني لا يُمكنُ إغفالها، بل قد لا يصح فهم الآية إلا به ؛ إذ لا يجوز أن أُقرّرَ معنًى لآيةٍ يُعارض (معارضةً حقيقيةً) حديثًا نبويًا ، على غير وجه النسخ . كما أن كثيرا من مجملات القرآن لا يأتي بيانها إلا في السنة ، كبيان السنة لأحكام الصلاة والزكاة والحج وغيرها من شرائع الدين .

غير أن التوسُّعَ في تفاصيل الأحكام ، وما يكتنفها من اختلافٍ طويل، سَيَخْرُجُ بالتفسير عن مقصوده الأكبر وغايته العظمى ، وهو البيان والتوضيح للنصِّ القرآني . وإن كان النصُّ القرآنيُّ لن يستغنيَ عن تكميل السنة لإيضاح بقيّة معالم الدين ؛ لأن التفسير ليس هو الدين كله[1]، بل التفسير أحد علوم الدين ، ومن أجلِّها ، أو هو أجلّها!

وقد حرص العلماء على جَمْعِ التفسيرِ النبويِّ من الوَجْهِ الأوّل ، وهو التفسير الصريح وشِبْهُه. أما الوجه الثاني : فلما كان هو السنةَ النبويةَ كلَّها ، كان جَمْعُهُ مطلبًا آخر ، ولذلك فقد كان هو مصنّفاتِ السنةَ جميعَها ، ولم

= وهو مع وَقْفِه له حُكْمُ الرَّفْعِ ، لكونِ التحليل والتحريم ، وخاصة فيما يخالف ظاهرَ القرآن ، لا يكون إلا بتوقيفٍ من النبي ﷺ. وإلى ذلك أشار البيهقيُّ (١/٢٥٤) ، وابنُ عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٤/٦٤١-٦٤٣ رقم٣١٢٨) .

وعلاقة هذا الحديث بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ ظاهرةٌ، تشمل الدلالةَ على التفسير باللفظ (بذكر الميتة والدم) وبالمعنى (بتخصيص ما ظاهره العموم في الآية) .

(١) انظر كتاب (مفهوم التفسير والتأويل) لفضيلة الشيخ الدكتور مساعد الطيار ، فقد أكّد فيه هذا المعنى.

يدخل منه في كتب التفسير إلا القليل .

غير أن هذا التفسير النبوي لا بد من التثبّت من صحة نسبته إلى النبي ﷺ ، بدراسة إسناده وتخريجه والنظر في أحكام أهل العلم فيه (إن وُجدت) ، ولا يجوز أن يُعتَمَدَ عليه اعتمادَنا على النصِّ النبوي ؛ إلا بعد التثبّت من كونه نبويًّا حقًّا . ويُمكن الاكتفاء بأحكام أهل الاختصاص ، لمن لم يكن منهم ، ولا بُـدّ مـن الترجيح بين أقوالهم إذا ما اختلفوا، أو تقليدِ أولاهم بالتقليد، لمن لم يعرف دليلَ الترجيحِ بين أقوالِـهم ووَجْهَه .

وللوصول إلى تفسير القرآن بالسنة أربعُ مراحل :

المرحلة الأولى : الوقوف على التفسير المروي عن النبي ﷺ .

على أن يكون المقصود من هذه المرحلة جمعَ المرويّاتِ فقط ، دون أيِّ جهد إضافيٍّ آخر ، خاصة فيما يتعلق باستنباطِ وجهِ بيانِ الحديثِ للآية ؛ فهذه مرحلـةٌ لاحقةٌ ، لا يصحُّ أن تتقدّم موضعَها ؛ لأسباب ستتضح عند مجيء ذكرها .

وطريقة الوقوف على هذا التفسير تكون بالرجوع إلى وجـوه التـصنيف التالية :

الأول : كتب التفسير بالمأثور المسندة : كـ(التفـسير) لعبـد الـرزاق الصنعاني (ت٢١١هـ)، و(جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لابن جرير الطـبري (ت٣١٠هـ)، والموجود من تفسير يحيى بن سلام (ت٢٠٠هـ) ، ومن تفسير عبد بن حُميد (ت٢٤٩هـ) ، ومن تفسير محمد بن إبراهيم ابن المنـذر (ت٣١٨هـ) ، ومـن (تفسير القرآن العظيم) لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) ، ونحوها . وأغناها تفـسيرا : كتابا الطبري وابن أبي حاتم .

الثاني :كتب التفسير الجامعة للتفسير بالمأثور غير المسندة : كـــ(تفـسير

القرآن العظيم) لابن كثير (ت٧٧٤هـ) ، و(الدُّرّ المنثور) للسيوطي (ت٩١١هـ) . ويمتاز الأول : بسياقه أسانيد الكتب أحيانا كثيرة، وبالحكم عليها أحيانا أقل . ويمتاز الثاني : بكونه أكثر استيعابًا للمرويات . وفائدتهما فيما لا إسناد له عندهما: هو الوقوف على الوارد في الآية من التفسير المروي ، والوقوف على مصدره ولفظه ، لمحاولة تخريجه – بعد ذلك – والتثبّت من صحّته .

الثالث : كتب التفسير الواردة ضمن كتب السنة : كـ(كتاب التفسير) في صحيح البخاري (ت٢٥٦هـ) ، وصحيح مسلم (ت٢٦١هـ)، والسنن الكبرى للنسائي (ت٣٠٣هـ) ، والجامع لعبد الله بن وهب (ت١٩٧هـ) ، والسنن لسعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ) ، والمستدرك للحاكم (ت٤٠٥هـ) ونحوها .

الرابع : كتب التفسير في كتب الزوائد : ككتاب التفسير في (مجمع الزوائد) ، و(مجمع البحرين في زوائد المعجمين) ، و(بغية الباحث بزوائد مسند الحارث) ، و(موارد الظمآن من زوائد صحيح ابن حبان)، و(كشف الأستار عن زوائد مسند البزار) : خمستُها للهيثمي (ت٨٠٧هـ)، و(المطالب العالية) لابن حجر (ت٨٥٢هـ) ، و(إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة) للبوصيري (ت٨٤٠هـ).

الخامسة : كتب أسباب النزول : كـ(أسباب النزول) للواحدي (ت٤٦٨هـ) ، و(العجاب في بيان الأسباب) لابن حجر (ت٨٥٢هـ) ، و(الصحيح المسند من أسباب النزول) لمقبل بن هادي الوادعي (ت١٤٢٢هـ) ، و(المحرَّر في أسباب النزول من خلال الكتب التسعة) للدكتور خالد المزيني ، و(الاستيعاب في بيان الأسباب) لسليم الهلالي ومحمد آل نصر .

السادسة : كتب الناسخ والمنسوخ : كـكتاب (الناسخ والمنسوخ في

القرآن العزيز) لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) ، و(الناسخ والمنسوخ) لأبي جعفر ابن النحّاس (ت٣٣٨هـ) ، و(عمدة الراسخ في معرفة المنسوخ والناسخ) المطبوع باسم (ناسخ القرآن ومنسوخه) لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، و(الناسخ والمنسوخ) لأبي بكر ابن العربي (ت٥٤٣هـ) ، ونحوها .

ومع أن عامةَ ما يَرِدُ في أسباب النزول والناسخ والمنسوخ آثارٌ موقوفةٌ على الصحابة أو التابعين ، إلا أن الأصل في الإخبار بسبب النزول وفي الإخبار بتأخُّرِ نزول الآية الناسخة عن المنسوخة أنه نقلٌ لواقعٍ مشاهَدٍ مباشرة (كما هو الحال مع الصحابة غالبا) أو بواسطة (كما هو الحال مع التابعين) . وهذا يعني أن الإخبارَ بذلك ليس عن اجتهادٍ .. غالبًا ؛ لأن مدخلَ الاجتهاد فيها ضيّقٌ جدًّا ومحدودُ الإمكانِ كثيرًا . ولذلك كان الذي يصحُّ منه فهو حجةٌ ،يجب أن يُراعى مراعاتَه الكاملةَ في التفسير . وهذا هو معنى إدخال المحدثين لهذا النوع من الآثار الموقوفة في قسم الأحاديثِ المرفوعةِ :(١) المتصلةِ المسندةِ .. إن كانت موقوفةً على صحابي،(٢) أو المرسلةِ .. إن كانت موقوفةً على تابعي .

وكما يجب الانتباه إلى المقصود بذكر سبب النزول وإلى صِيَغِه ، يجب أيضًا الانتباه إلى سعة مدلول لفظ النسخ عند السلف عن مدلوله عند المتأخرين ، ليشمل عند السلف في دلالته التخصيصَ أيضًا .

السابعة : استعراضُ مواضعِ وُرُودِ الآيات في كُتب السنة ، ولو من خلال فهارس الآيات فيها ، أو باستخدام برامج الحاسوب ، من خلال البحث في كتب السنة عن نصٍّ قرآني (آيةٍ أو جزءٍ منها) . فهذا العمل قد يُوقِفُ على تفسيرٍ نبويٍّ واردٍ في غير مظنته من كتب السنة ، فتضيفُ بذلك على كتب التفسير إضافةً مهمة .

المرحلة الثانية : دراسة هذا التفسير المروي عن النبي ﷺ لتمييز صحيحه من سقيمه .

وهذا علمٌ واسع و تخصُّصٌ كبير من أعمق وأجل علوم الإسلام ، فمن لم يكن من أهله، فينبغي عليه أن يحتكم إلى أهله . وينبغي أن يكون لديه من علومهم ما يُمكّنه من الترجيح بين أدلتهم إذا اختلفوا في التصحيح والتضعيف ، ولو أن يقتصر في مقدرته على الترجيح على أن يكون قادرا على الترجيح في خلافيّاته الواضحاتِ المآخذِ .

فإذا ميّز الصحيحَ من الضعيف (بجهده أو باحتكامه لأهله) ، جعل الصحيحَ وحده منطلقَ دراسته بعد ذلك .

المرحلة الثالثة : فَهْمُ الحديثِ الثابتِ عن النبي ﷺ في التفسير ، والاجتهادُ في استنباط وجهِ بيانه للآية التي يفسرها ، دون الرجوع إلى شروح الحديث ؛ إلا عند وجود كلمة غريبة في الحديث النبوي ، فليرجعْ حينها إلى كتب غريب الحديث ، وعلى رأسها كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) لمجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) .

المرحلة الرابعة : تقويمُ فَهْمِه للحديث ، ومراجعةُ استنباطِه لعلاقته بتفسير الآية ، بالرجوع إلى كُتُبِ شروح الحديث وإلى كُتُب التفسير التي أوردتْه، ليرى كيف فَهِمَ العلماءُ الحديثَ ، وأين سار بهم الاستنباطُ في تفسير الآية .

وبذلك يكون قد انتهى من هذا الفرع من فروع التفسير المنقول ، وهو تفسير السنة للقرآن. لننتقل بعده إلى الفرع الثالث ، وهو :

الفرع الثالث:تفسير الآية بأقوال السلف،من الصحابة والتابعين وأتباعهم

وقد تكلم العلماء عن أهمية الرجوع إلى تفسير السلف[1] ، وخاصة تفسير الصحابة رضوان الله عليهم . كما أن هناك أقوالاً عديدةً حول حجية تفسيرهم ، على اختلاف طبقتهم. لكن أحدًا لم يخالف في ضرورة الرجوع إلى أقوالهم ، ولا في عدم جواز الخروج برأي يُبطل أقوالَهم المتواردةَ في تفسير الآية ، سواء اتّفقوا (وهو أبين في الحجية) أو اختلفوا (بعدم الخروج عن مجموع أقوالهم بقولٍ يُضادُّها)[2] ؛ لأن ما علمنا أنه هو فهم السلف في الآية،

(١) انظر لبيان منزلة أقوال السلف (من الصحابة والتابعين) في التفسير المراجع التالية: الردُّ على الجهمية للدارمي (رقم١٥٣-١٥٤ ، ٣٢٦) ،ونقض الدارمي على المريسي (٣٣٩-٣٤١) ، وجامع البيان لابن جرير الطبري (٨٨/١-٨٩) ، ومقدمة في أصول التفسير لابن تيمية - مع شرحها للدكتور مساعد الطيار- (رقم١١٢ ،١٢٠ -١٢٥ ، ١٤٥)، وبغية المرتاد لابن تيمية (٣٣٠-٣٣٢) ، والمسودة لآل تيمية (٣٨٥/١-٣٨٤)، وإعلام الموقعين لابن القيم (١٥٣/٤-١٥٦)، والبرهان للزركشي (١٥٧/٢-١٥٩) .

(٢) وقد نصّ عامة الأصوليين على عدم جواز الخروج عن مجموع أقوال السلف في الأحكام الفقهية، وقَيّدَ بعضُهم عدمَ الجواز بأن يكون في القول الخارج عن أقوالهم رفع وإبطال لها كلها، وليس هذا موطن تحرير الكلام في هذه المسألة ، وتكفي هنا هذه الإشارة ، مع العزو التالي :

فانظر : الرسالة **للشافعي** (٥٩٥-٥٩٦ رقم ١٨٠١) ، وتطبيقًا عمليًّا له في الأم (٥٠٤/٣- ٥٠٦ رقم ١٢٦٥، ١٢٦٧) ، الفصول في الأصول لأبي بكر الجَصّاص الرازي الحنفي (١٥٤/٢-١٥٥) ، والعدة لأبي يعلى الفراء الحنبلي — **وهو منصوصُ الإمامِ أحمد** - (١١١٣/٤) ، والتحرير للكمال ابنِ الهُمَام **الحنفي—وعزاه للأكثرين**- و شرحَه : التقرير والتحبير لابن أمير الحاج الحنفي(ت٨٧١هـ) — **وعزاه لمحمد بن الحسن الشيباني**- (١٤١/٣-١٤٢) ، ونحوه في تيسير التحرير لأمير بادشاه الحنفي ت ٩٧٢هـ(٢٥٠/٣) ، وإحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي المالكي — **ونقله عن كافة المالكية** — (رقم٥٢٧-٥٣١) ، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية - **وهو اختيار شيخ الإسلام**- (٢٩١/٢١)(١٢٥/٣٤) ، والبحر المحيط للزركشي الشافعي (٥٤٠/٤-٥٤٣) ، والتحبير شرح التحرير للمرداوي الحنبلي (١٦٣٨/٤-١٦٤٧) .

وغلب على ظننا أنه لو كان لهم فهمٌ آخر فيها لنُقل إلينا ، لا يمكن أن يكون باطلا ؛ لأن في اعتقاد بطلان فهم السلف للقرآن لازمًا فاسدًا ، وهو أن النبي ﷺ توفّي وما أتمَّ بلاغَ الدِّين؛ إذ إن بيان القرآن إحدى أعظم واجبات الرسالة التي كُلِّف النبيُّ ﷺ بها من ربه عزّوجلّ ، كما قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[النحل:٤٤]، فكيف يجتمع اعتقادُ أن النبيَّ ﷺ قد أدّى الأمانةَ وبلّغَ الرسالة مع اعتقاد أن الأمة كلها جهلت شيئًا مما أُمر النبي ﷺ ببيانه ؟! وكيف يجتمع اعتقادُ حفظِ الدين مع اعتقاد أن ما بلّغه النبي ﷺ لم يُحفظ .. لا مرفوعا ولا موقوفا ؟!

وكما أن لأقوال السلف في التفسير هذه المكانة ، فإن المكانة الأكبر هي لمنهجِ السلف في التفسير ، فهو حجةٌ مطلقا ، لا يجوز الخروجُ عليه بنقصٍ منه أو زيادةٍ عليه [١]. والتزامُ منهجهم في فهم القرآن أوجبُ الواجبات في هذا الباب ؛ لأن منهجهم إجماعيٌّ لا يجوز فيه احتمالُ الخطأ أو الضياع ؛ إلا باعتقادِ باطلٍ من نمط ما ألمحنا إليه آنفا وأشنع. فالزيادة على منهجهم مردودة: كتأويلِ الآية بقرينة يُدّعى أنها عقلية (وليست كذلك) ، أو اللجوء إلى حساب الجُمَّل لاستخرج معنًى خفيٍّ ، أو إلى عَدِّ الأحرف والآيات ، ونحو

(١) وبذلك ردَّ الإمام الشاطبي على بعض أقوالِ سهلٍ التُّسْتَري التفسيرية ، التي جرى فيها على التفسير الإشاري ، وختم ردّه عليه بقوله :« والدليل على ذلك أنه لم يُنقل عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين تفسيرٌ للقرآن يماثله أو يقاربه . ولو كان عندهم معروفًا لنُقل ؛ لأنهم كانوا أحرى بفهم ظاهر القرآن وباطنه ، باتّفاق الأئمة ، ولا يأتي آخرُ هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أوّلها ، ولا هم أعرف بالشريعة منهم » . الموافقات للشاطبي (٤/٢٤٨) .

ذلك مما لم يصحَّ عن السلف الرجوعُ إليه في التفسير[1] = فكلّه باطل. كما أن النقص من منهجهم باطلٌ أيضًا، كمن خرج عن دلالة اللغة تماما، بحجة التفسير الباطن، أو بحجة تجدُّدِ منهج الفهم !!

وللوصول إلى تفسير السلف نسير أولا وَفْقَ المرحلتين الأُولَيَيْنِ في الفرع السابق ، وهما : ١/مرحلة الجمع ، ومصادره في الفرع السابق هي مصادره نفسها في هذا الفرع ، ٢/ومرحلة التثبت من صحته .

لكن يجب أن تعرف بأن آثار السلف في التفسير يمكن أن تفيدك في التفسير ولو لم تصح بالمنهج الحديثي للأحاديث المرفوعة ، ولبيان هذا المنهج موطن آخر[2] . لكن يكفي أن تعرف هنا أننا نكتفي من بعض الآثار بإثبات رأيٍ للسلف في الآية ، إن لم يصح عن آحادهم ، فإنه قد يدل على أن ذلك الفهم قد كان موجودًا لدى بعضهم وفي جيلهم . كأثرٍ لا يصح عن الصحابي لعدم سماع التابعي الذي رواه عنه منه ، لكنه يصح عن التابعي الذي نقله عنه،

---

(١) أما الرجوع إلى شيء من ذلك لإثبات وجهٍ من وجوه الإتقان (والإعجاز) ، دون الدخول في فهم الآيات ، فليس هذا تفسيرًا ، فلا بأس به . بشرط إثبات علميّته وصحّته بدليلٍ ظاهر ، لا بتلاعبٍ ولا احتزاءاتٍ لا وزنَ لها في سياقاتِ العلم !

قلتُ ذلك ؛ لأن المحظورَ هو الخروج عن منهج السلف في التفسير ، أما استخراج عجائب القرآن ووجوه إعجازه ودقائق دلالاته ، فهذا ما لم يزل أهلُ العلم جادّين فيه . فانظر كلامَ العلماء في إظهار إعجاز القرآن البلاغي ، ماذا تجد منه في تفسير السلف ؟ لا تكاد تجد منه إلا أقل القليل . فإن قيل : لكنّ إعجازَ القرآنِ البلاغيَّ ثابتٌ بالدليل أنه إعجازٌ قرآنيٌّ تُحُدِّيَ به العرب ، قلتُ : ولذلك نشترط ممن ادعى وجها جديدا من الإعجاز أن يثبته بدليلٍ صحيح، بخلاف الإعجاز البلاغي .

وأحسب المسألة ستُحسم عند الدليل الصحيح، فلا داعي للحذر من تقريرٍ يشترطُ صِحّةَ الدليل !!

(٢) لي بحثٌ في ذلك أرجو أن يخرج قريبًا .

فنرجع إليه في التفسير على أنه فهمٌ معتبرٌ للآية . وكمجموعة آثـار لا تـصح أفرادُها، لكنها تدل بمجموعها على أن ذلك الفهم كان سائدا لدى السلف . فضلا عن التفسير اللغوي المنقول عن السلف ، ودلت عليه اللغةُ نفسُها ، فمثل هذا مستغنٍ غالبًا عن الأسانيد ؛ لأن نَقْلَ اللغةِ نقلٌ مستفيضٌ، والعمدة فيه على الاستفاضة لا على نقل الآحاد غالبا(١) .

فإن انتهى الباحث من هاتين المرحلتين ينتقل إلى التالية :

المرحلة الثالثة : النظر في معاني أقوال السلف ، وهل اتفقوا أم اختلفوا ؟ وتصنيف أقوالهم بحسب الاتفاق والافتراق .

فإن اتفقوا وتواردت أقوالهم وتكاثرت على رأي واحد ، فهو غاية ما يُتوصَّل إليه في هذه المرحلة .

وإن اختلفت عباراتهم ، فيجب أن أحاول الجمع بين أقوالهم ؛ لما علمناه من تفسيرهم واختلاف عباراتهم فيه ، وأن أكثرَ اختلافِ عباراتِهم هو من بابِ اختلافِ التنوّع ، لا اختلافِ التضادّ . من مثل الاختلاف بذكر المترادفات الدالّةِ على معنىً واحد ، أو ذكرِ بعض أفراد العام من باب التمثيل (٢). وبذلك سَيُضْطَرُّ الباحثُ إلى إعمال فكره في كلام السلف وفي التفقّه فيه، وهذا تدريبٌ مهمٌّ جدّا لتكوين الملكة .

فإن تعذّر الجمعُ ، وصحَّ حَمْلُ الآية على أكثر من معنى من المعاني

---

(١) وإلى ذلك أشار البيهقي في دلائل النبوّة (٣٧/١) ، عندما قال :«وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم (أي الضعفاء) ؛ لأن ما فسّروا به تشهد لهم به لغات العرب ، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط» .

(٢) انظر شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية للدكتور مساعد الطيار (رقم١٤-٣٨) .

التي ذكرها السلف ، توجَّهَ ذلك ، خاصة عند عدم وجود مرجِّحٍ لأحد تلك المعاني على الآخر [1]. وهذا يستلزم دقّةً بالغةً في الفهم ، وفي مراعاة القـــرائن والمرجّحات المختلفة . وهذا تدريبٌ آخر ، يحتاج الباحثُ إليه أقوى احتياج ؛ لتكميل جوانب ملكته التفسيرية .

ومما يعينه على فهم الاختلاف الفهمَ المؤديَ إلى حُسن التعامـــل معـــه: محاولةُ تحديد سبب الاختلاف ، فعليه أن يجيل ذهنه في ذلك . وليـــستعن في تقوية ملكته في هذا الباب بتقوية علمه بالتنظير المعاصر له ، وذلـــك بـــبعض الدراسات الحديثة فيه : كـــ(اختلاف المفسرين : أسبابه وآثـــاره) لفـــضيلة الشيخ الدكتور سعود الفنيسان ، و(أسباب اختلاف المفسرين) للدكتور محمد الشايع ، و(أسباب الخطأ في التفسير) للدكتور طاهر محمود محمد يعقـــوب ، و(الأقوال الشاذّة في التفسير : نشأتها وأسبابها وآثارها) للدكتور عبد الـــرحمن الدهش .

فإن تعذّر الجمعُ، وتعذّرَ أيضًا حَـــمْلُ الآية على المعاني الواردة جميعها، ومعنى ذلك أن التعارض مع كونه حقيقيًّا، فهو ممّا لا تحتمل الآيةُ قبولَ اختلافِه وجوهًا عديدةً في فهمها = فعندها يتوجّبُ الترجيحُ بين تلك الأقوال المختلفة.

والترجيح بين أقوال السلف والمفسرين عموما هو أحدُ أوســـعِ علـــوم التفسير وأجلِّها خطرًا ، وعلى الباحث أن يسعى لتحصيل ملكته . وأنصح في هذا المجال أن يقرأ كتاب (قواعد الترجيح عند المفسرين) للدكتور حسين بن علي الحربي ، لكي يتسع نظره في المرجّحات .

---

(١) انظر شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية للدكتور مساعد الطيار (رقم٣٩-٤١) .

وبوصوله إلى هذه المرحلة يكون الباحث قد انتهى من خطـوة التفـسير بالمنقول ، وقوّمَ بها الخطوةَ السابقةَ ، وهي التفسير اللغوي . وقد قـدّمنا في أول حديثنا عن هذه الخطوة الاحتمالاتِ الثلاثةَ التي سيُخْرِجُه بحثُه إليها من تقويمـه التفسيرَ اللغويَّ بالمنقول ، فكنْ على ذُكْرٍ منها .

ومن هذه الخطوة نصل إلى الخطوة السادسة والأخيرة :

الخطوة السادسة: الرجوع إلى كلام أئمة التفسير وإلى ترجيحاتهم النهائية.

فبعد أن مررتُ بالخطوات السابقة جميعها لفهم مراد الله تعـالى في كتابـه الكريم ، واجتهدتُ في كل خطوة منها ، ولم أرضَ منهجَ التَّلقِّي بغير فقهٍ صحيح ولا طريقةَ التلقُّنِ لاجتهادِ غيري دون معرفةِ دليله بعمقٍ كافٍ ، بل اجتهدتُ في كل مرحلة من كل خطوة ، وقوّمتُ أغلبَ اجتهاداتي الجزئيّةِ السابقةِ باجتـهادِ أئمةِ كلِّ علمٍ فيه = بقي عليَّ التقويمُ النهائيّ ؛ بالرجوع إلى خلاصة آراء أئمـة التفسير في الآية .

وهنا ينبغي عليّ أن أختار عددًا من أئمة التفسير ، ممن وُصِفوا بأنهم أكثـر أئمة التفسير تحقيقًا، وأقواهم تحريرًا ، وأدقّهم تعبيرًا. وهم كُثُرٌ، بحمد الله تعالى. دون إغفال الآخرين، بل كلما توسّعتَ في النظر في كتب التفـسير خرجـتَ بفائدة أكبر ؛ خاصة مع وجود مميزات في بعض التفاسير تختصُّ بها دون غيرها .

وعلى رأس هذه الكتب : تفسير ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ، وتفسير ابن كثير (ت٧٧٤هـ) ؛ لما تميّزا به من تحقيق وتحرير ، ومن صحة معتقد وسلامة منهج . ثم تفسير (المحرَّر الوجيز) لابن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ) ، و(الوجيز) للواحدي (ت٤٦٨هـ) .

ومن المهمّ في هذا الباب أن تتعرّفَ على تـراجم المفـسرين ، وعلـى

مكانتهم ومكانة كتبهم في التفسير ، وعلى منطلقاتهم العقدية والمنهجية؛ لتحسن الاستفادة من كتبهم . فمثلاً : كتابُ (الكشاف) للزمخشري (ت٥٣٨هـ) من أبدع كتب التفسير في إظهار النواحي البلاغية ، وفي سَبْكِها ضمنَ عبارةِ البيانِ والتوضيح للآية ؛ لكن مؤلِّفَه من أئمة الاعتزال الدُّعاةِ إليه؛ ولذلك لا يُنصح بالرجوع إليه ؛ إلا لمن كان ضليعًا من علم المعتقد ، قادرًا على تمييز القول المؤسَّسِ على معتقَدٍ باطلٍ والقولِ المؤسَّسِ على معتقَدٍ صحيح . وهكذا الشأن في كل كتابٍ عُلِمَت من مؤلِّفه مخالفةُ منهجِ السلف في معتقدٍ أو سلوكٍ أو طريقةٍ في الفهم : أن يرجع إليه ويستفيد منه من كان قادرًا على تخليصه من شوائبه ، وأن يتجنّبه الطالبُ المبتدئ غير القادر على ذلك .

وطريقة السير في هذه الخطوة : أنني بعد أن خرجتُ بتفسيرٍ للآيات المدروسة ، اعتمدتُ فيه على التفسير بالمعقول (وَفقَ دلالة اللغة وأساليب العرب في البيان)[1] والمنقول ، بجهديَ الخاصّ ، وجب عليَّ تقويمُ هذا الجهد؛ للاطمئنان إلى سلامة نتائجه (أولا) ، ولمعرفة أسباب الخطأ وأسباب الصواب (ثانيا) ؛ لتُجْتَنَبَ الأولى ، وتُلْتَزمَ الثانية .

فإن وجدتُ المفسرين الذين احتكمتُ إليهم قد اتفقوا على قول ، كان قولُهم هذا هو الصوابَ الذي لا يكون سواه إلا الخطأ، خاصة وأنني أتحدّثُ عن طالبٍ متدرِّبٍ متمرِّن. فيجب تقويم اجتهادك وَفقَ هذا التفسير، فإن وافقتَه فذاك ثمرةُ جهدِك المتواصِل، بعد توفيق الله تعالى لك. وإن خالفتَه فقد استفدتَ سببَ الخطأ، وعرفتَ موطنَ النقص في اجتهادك ، وهي ثمرةٌ لا تقلُّ عن الأولى ؛

(١) لا يكون التفسير المعقول مقبولاً ؛ إلا أن يكون فهمًا للدلالة اللغوية من الآية . أما ما خرج عن هذه الدلالة وعن الاعتماد على المنقول ، فهو التفسير بالهوى .

لأنها تعصمك (بإذن الله تعالى) من إعادة الخطأ ومن تكرار الغفلة عن موطن النقص .

وإنِ اختلفوا: نظرتُ إلى مقالاتهم، هل فيها القول الذي وصلتُ إليه؟

فإن خرج القول الذي وصلتُ إليه عن جميع مقالاتهم ، كان كالأول : دليلًا على أني لم يحالفني الصواب . فعليّ أن أنظر في الخطأ وأسبابه ، على ما بينتُه آنفًا .

وإن وافقتُ بعضَهم دون بعض ، كان هذا دليلًا على عُمق الفهم الذي توصّلتُ إليه ؛ لكن لا يلزم أن يكون ما توصلتُ إليه هو الصواب! فالصواب لا يُعرَفُ بمجرّد موافقة جُهدك له ، بل يُعرف بدليله . أما العمق .. فيمكن أن يستحق ما توصّلتَ إليه أن يُوصفَ بأنه فهمٌ عميق ؛ لمجرّد موافقتك لإمامٍ من أئمة التفسير . لكن ليس كل عمقٍ يُوصِلُ إلى الصواب ، وليس كلٌّ ظاهريةٍ حليفُها الخطأ .

وعليّ في حالة موافقة بعض أئمة التفسير دون بعضِهم الآخر : أن أنظر في استدلال كل إمامٍ على قوله ، وأن أُدقِّقَ في أساس رأيه الذي بناه عليه ، وأن أزن ذلك بما اجتمع لديّ من أدلةٍ زاخرةٍ أوصلتني إلى قولي ، لأخرج بالترجيح النهائي . وهنا تظهر إحدى أهم فوائد اجتهاداتك السابقة ، التي أظهرت لك مآخذَ الأقوال ، ووضَّحت لك معالمَ الوصول إليها ، وعمّقت لديك الاجتهاد ، بما أزعم أنه لا يمكن الوصول إليه بغير هذه الخطة **أو نحوها**.وحينها تكون أقدر على الترجيح الرَّجيح ، وأن تصل إلى القول الصحيح .

فإن وصلتَ إلى القول الراجح الذي سبقك إليه أحدُ أئمة التفسير ، بكل

إنصاف ، ودون التّعصُّبِ الخفيّ لقولك الأول . فعليك بالنظر في العبارة التي تعبّر بها عن ذلك القول الراجح ؛ فإن تحريرَ المعنى وسَبْكَهُ في قالبِ الألفاظِ فَنٌّ آخر مهمٌّ ، فلا تُغفلْ تكوينَ ملكته أيضًا . وذلك بالنظر في تعبيرك أنت الذي قيدتَه أولا ، ثم في صياغة الأئمة لذلك المعنى ؛ لاختيار أوضحها وأدقِّها وأجمعها للمعنى المراد من كل جوانبه .

وهنا تكون قد وصلتَ إلى آخر المطاف ، وحان منك أوانُ القِطاف ، لتقول بكل ثقة : تفسير قول الله تعالى في آية كذا هو كذا وكذا ؛ فهنيئًا لك أيها المفسر الصغير(1)!!

والأهم أنك بدأتَ في تكوين ملكة التفسير لديك ، وفي السير على دربٍ طويلٍ منتهاه أن تكون مفسِّرًا كبيرًا (إن شاء الله تعالى) !!!

وأرجو أن تَحْمَدَ لي هذه الخطة بعد حين ،فإن كان ذلك، فلا تنسني من دعوةٍ صالحةٍ،ربما أكون أسيرَ إجابتها من ربٍّ سميع قريب مجيب (سبحانه).

(١) ما زال صغيرًا لأننا قرّرنا أن تأصيله العلمي في العلوم الإسلامية المرتبطة بالتفسير يجب أن تستمرَّ عنايته به ، ولا شك أن هذا طريقٌ لا نهايةَ له ، كما أن قوّةَ الملكة أيضًا لا حدّ لآخرها . وتدرُّبُ الطالب على هذه الخطة في جزءٍ أو جزئين من القرآن الكريم ، لن يصل به إلى أن يكون مفسِّرًا كبيرًا؛ إلا بعد إكمال المسيرة .

الخاتـــمة

لقد تضمّن المقالُ ذكر خطة تعليمية لإنشاء ملكةٍ في علم التفسير ، مبناها على محاولة ترتيب الوصول إلى التفسير الصحيح من خلال خطواتـــه العديـــدة ومراحلها الدقيقة بالجهد الذاتي ، الذي يعقبه تقويمٌ علميٌّ له ؛ ليتمكّن المتدرِّبُ من معرفة مآخذِ الاجتهاد في علوم التفسير ، ومن إدراك أسباب إصابته فيلزمها، ومن معرفة أسباب الخطأ فيجتنبها . وهو بذلك يبدأ في تكوين ملكة التفـــسير لديه تدريجيًّا ، ولا يكون مجرّد متلقّنٍ لأقوال المفسرين.

ومُلخَّصُ خطواتِ الخطة ومراحل كل خطوة منها ، هو ما يلي :

الأولى : التزوُّدُ من العلوم الضرورية لعلم التفسير .

الثانية :اختيار الآيات التي سيتدرب على تفسيرها ، والتي يجـــب أن يتـــوفّر في سبب اختيارها أنها أبعد الآيات عن أن يكون استفاد تفسيرَها من أحد.

الثالثة :فهم الآية بالجهد الذاتي المحض، دون الاستعانة على فهمها بأحد .

الرابعة : السعيُ إلى التفسير اللغوي الصِّرْفِ للآية .

ولها مراحل :

١–تحديد الكلمات التي يُـــحتاج إلى دراستها لُغويًّا ، وهي كل كلمة لم يكن إدراك معناها اللغوي بَدَهِيًّا لدى الدارس .

٢–محاولة معرفة أصلِ المعنى اللغوي للكلمة .

٣–حصر المعاني الفرعية والمشتقة لتلك الكلمة المدروسة ، وذلك من خـــلال الرجوع إلى معاجم اللغة ، وتحديد أليق المعاني منها بالآية .

٤–الـــتأكد من صحة المعنى الفرعي للكلمة الذي توصّلتُ إليه سابقًا ، مـــن خلال كتب غريب القرآن والوجوه والنظائر .

٥–تفسير الآية كاملةً بحسب ما تقتضيه لغة العرب وحدها، باجتهادي الخاص.

٦–التأكّد من صحة تفسيري اللغوي للآية ، بالرجوع إلى كتب التفسير اللغوي .

الخامسة : تفسير الآية بالمنقول، من : القرآن ، والسنة ، وأقوال السلف .

للوصول بالتفسير اللغوي السابق إلى واحد من المواقف الثلاثة التالية من خلال تقويمه بالمنقول:

الموقف الأول : أن يتفق التفسير اللغوي مع المنقول ، فيُقبل .

الموقف الثاني : أن يُبطل التفسيرُ المنقولُ التفسيرَ اللغويَّ ، فيُردُّ اللغوي .

الموقف الرابع : أن يختلف التفسيران ، لكن لا يبطل أحدهما الآخر ، فيُحتمل قبول اللغوي مع المنقول ، ويحتمل ظهورُ أن اللغوي مرجوحٌ أمامَ المنقول .

ولهذه الخطوة فروعٌ ثلاثة :

الفرع الأول : تفسير القرآن بالقرآن . وله مراحل :

١– استخراج الآيات ذات العلاقة بآيات الدَّرْس من كتاب الله العزيز بالجُهد الذاتي الخالص .

٢– الاستعانة بالجهود المتفرّقة لأهل العلم التي تتضمّنُ جمْعَ النظيرِ إلى نظيرِه من الآيات .

٣– الرجوع إلى كتب التفسير عموما ، وإلى تلك التي اعتنت عنايةً واضحةً بتفسير القرآن للقرآن خصوصا ؛ بغرض جمع الآيات ذات الصلة في تفسير الآية ، دون الاستفادة من كتب التفسير في هذه المرحلة إلا في حصر الآيات المعينة على التفسير .

٤– الرجوع إلى كتب القراءات ؛ حيث إن من أعظم وجوه إفادة القراءات

الثابتة العديدة للآية الواحدة التفسيرَ والبيانَ .

الفرع الثاني : تفسير السنة للقرآن ، وله مراحل :

١- الوقوف على التفسير المروي عن النبي ﷺ،وجمعه من مظانه المتعدّدة .

٢- دراسة هذا التفسير المروي عن النبي ﷺ لتمييز صحيحه من سقيمه .

٣- فَهْمُ الحديثِ الثابتِ عن النبي ﷺ في التفسير ، والاجتهادُ في استنباط وجهِ بيانه للآية التي يفسرها .

٤- تقويمُ فَهْمِه للحديث ، ومراجعةُ استنباطِه لعلاقته بتفسير الآية ، بالرجوع إلى كُتُبِ شروح الحديث وإلى كُتب التفسير التي أوردتْه .

الفرع الثالث : تفسير السلف للقرآن الكريم ، وله مراحل :

١- جمعه من مظانه .

٢- التثبت من صحته ، وفق منهج معيّن .

٣- النظر في معاني أقوال السلف ، وهل اتفقوا أم اختلفوا ؟ وتصنيف أقوالهم بحسب الاتفاق والافتراق . ومحاولة الجمع بغير تعسّف بين ما ظاهره الاختلاف ، فإن لم يمكن الجمع فالترجيح بينها .

السادسة (والأخيرة) : الرجوع إلى كلام أئمة التفسير وإلى ترجيحاتهم النهائية؛ لتقويم النتيجة النهائية من دراستي ، ولاختيار الصياغة الدقيقة للتفسير الذي توصلّت إليه . والله أعلم

والحمد لله على ما لا يُحصىٰ له من إنعام ، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين أجلّ صلاةٍ وأشرفَ سلام ، وعلى أزواجه وآله ما أشرقت شمسٌ أو بدا بدرُ التمام .

المصادر والمراجع[1]

١- **إبراز الحِكَم من حديث «رُفع القلم»** : لتقي الدين السبكي . تحقيق : كيلاني محمد خليفة . الطبعة الأولى :١٤١٢هـ . دار البشائر : بيروت .

٢- **الإتقان في علوم القرآن** : للسيوطي . تحقيق مصطفى ديب البغا . الطبعة الأولى : ١٤٠٧هـ . دار ابن كثير : دمشق .

٣- **إحكام الفصول في أحكام الأصول** : لأبي الوليد الباجي المالكي . تحقيق : عبدالمجيد تركي . الطبعة الأولى : ١٤٠٧هـ .دار الغرب : بيروت .

٤- **إصلاح غلط أبي عبيد** : لابن قتيبة . تحقيق عبد الله الجبوري . الطبعة الأولى : ١٤٠٣هـ . دار الغرب : بيروت .

٥- **إعلامُ الموقِّعين عن ربِّ العالمين** : لابن قيّمِ الجوزيّة .تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد . دار الجيل : بيروت .

٦- **الأم** : للإمام الشافعي . تحقيق : د/رفعت فوزي عبد المطلب . الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ . دار الوفاء : المنصورة .

٧- **أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم** : د/ مساعد الطيار . الطبعة الثانية : رجب ١٤٢٣هـ . دار ابن الجوزي : الدمام .

٨- **البحر المحيط في أصول الفقه** : لبدر الدين الزركشي . تحقيق : الشيخ عبد القادر العاني، وجماعة .الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ .وزارة الأوقاف : الكويت .

٩- **البدر الطالع في حل جمع الجوامع**: للجلال المحلي. تحقيق : أبي الفداء مرتضى علي الداغستاني.الطبعة الأولى : ١٤٢٦هـ .مؤسسة الرسالة ناشرون : بيروت .

١٠- **البرهان في علوم القرآن** : لبدر الدين الزركشي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثالثة :١٤٠٠هـ . دار الفكر : بيروت .

١١- **بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد** : لابن تيمية . تحقيق : د/ موسى بن سليمان الدويش . الطبعة الثانية :

(١) التي تم العزو إليها ، دون ما ذُكرت في النص تمثيلا من الكتب المتعلقة بالتفسير وغيرها .

١٤١٥هـ .مكتبة العلوم والحكم : المدينة المنورة .

١٢- **التحبير شرح التحرير** : للمرداوي الحنبلي .تحقيق د/ عوض القرني، ود/ أحمد السراح . الطبعة الأولى :١٤٢١هـ .مكتبة الرشد : الرياض .

١٣- **التحرير في أصول الفقه** : لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن مسعود المعروف بابن الهُمام الحنفي . ضمن شرحَيْهِ : التقرير والتحبير : لابن أمير الحاج ، و تيسير التحرير : لأمير بادشاه . وستأتي معلومات طبعهما .

١٤- **التعريفات** : للجرجاني . تحقيق إبراهيم الأبياري . الطبعة الثانية :١٤١٣هـ . دار الكتاب العربي : بيروت .

١٥- * **تفسير الطبري** = جامع البيان .

١٦- **تفسير عبد الرزاق الصنعاني** . تحقيق : د/ مصطفى مسلم محمد . الطبعة الأولى : ١٤١٠هـ .مكتبة الرشد : الرياض .

١٧- **تفسير غريب القرآن** : لابن قتيبة . تحقيق السيد أحمد صقر . ١٣٩٨هـ . تصوير دار الكتب العلمية : بيروت .

١٨- **التفسير اللغوي**: د/ مساعد الطيار.الأولى : ١٤٢٢هـ. دار ابن الجوزي: الدمام .

١٩- **التقرير والتحبير**:لابن أمير الحاج الحنفي. الطبعة الأولى:١٤١٧هـ .دار الفكر:بيروت .

٢٠- **تقويم الأدلة في أصول الفقه** : لأبي زيد الدَّبُوسي الحنفي . تحقيق : خليل محيي الدين المَيْس . الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ . دار الكتب العلمية : بيروت .

٢١- **التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيفٌ وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين** : لأبي الفضل محمد بن ناصر السَّلامي . تحقيق : د/ وليد السراقبي . الطبعة الأولى :١٤٢٤هـ . المجمع الثقافي : أبو ظبي .

٢٢- **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق** : لابن عبد الهادي . تحقيق : سامي بن محمد بن جاد الله ، وعبد العزيز بن ناصر الخباني . الطبعة الأولى : ١٤٢٨هـ .أضواء السلف : الرياض.

٢٣- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل** : للمعلمي . تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني . الطبعة الثانية : ١٤٠٦هـ . مكتبة المعارف : الرياض .

٢٤- **تهذيب اللغة** : للأزهري . تحقيق عبد السلام محمد هارون . الطبعة الأولى : ١٣٨٤هـ .

المؤسسة المصرية العامة للتأليف .

٢٥- التوقيف على مهمات التعاريف : للمناوي . تحقيق د/ محمد رضوان الدايـــة. الأولى : ١٤١٠هـ . دار الفكر المعاصر : بيروت .

٢٦- تيسير التحرير: لمحمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي. الطبعـــة الأولى: ١٣٥٢هـ. مطبعة صبيح: القاهرة. تصوير: دار الكتب العلمية : بيروت .

٢٧- جامع البيان عن تأويل آي القرآن : للطبري . تحقيق : د/ عبد الله بن عبـــد المحـــسن التركي .الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ . دار هجر : الجيزة .

٢٨- جمع الجوامع: لتاج الدين السبكي الشافعي:(ضمن: البدر الطالع: للجلال المحلي) .

٢٩- الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور : للسيوطي . تحقيق :د/ عبد الله بن عبدالمحسن التركي . الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ . مركز هجر : الجيزة .

٣٠- دلائل النبوة : للبيهقي . تحقيق : د/ عبد المعطي قلعجي . الطبعـــة الأولى : ١٤٠٥هـ . دار الكتب العلمية : بيروت .

٣١- الرد على الجهمية : للدارمي . تحقيق : بدر البدر . الطبعة الثانية : ١٤١٦هـ . دار ابن الأثير : الكويت .

٣٢- الرسالة : للإمام الشافعي . تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر .الطبعة الثانية . ١٣٩٩هـ . دار التراث : القاهرة .

٣٣- السنن : **لابن ماجه** . تحقيق : بشار عواد معروف . الطبعـــة الأولى : ١٤١٨هـ . دار الجيل: بيروت .

٣٤- السنن الكبرى : للبيهقي . الطبعة الأولى : ١٣٤٤هـ . مطبعة مجلس دائـــرة المعـــارف النظامية : الهند .

٣٥- شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية : للدكتور مساعد بن ســـليمان الطيـــار . الطبعة الأولى : ١٤٢٧هـ . دار ابن الجوزي : الدمام .

٣٦- الصاحبي : لابن فارس . تحقيق السيد أحمد صقر . مطبعة عيسى البابي الحلبي .

٣٧- صحيح البخاري . طبعة دار السلام : الرياض .

٣٨- صحيح مسلم . تحقيق وترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي .

٣٩- **العُدّة في أصول الفقه** : لأبي يعلى الفراء الحنبلي . تحقيق : د/ أحمد علي سير المباركي . الطبعة الأولى : ١٤١٠هـ . لا توجد دار طابعة .

٤٠- **العلل** : للإمام أحمد (برواية ابنه عبد الله) . تحقيق : د/ وصي الله محمد عباس . الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ .المكتب الإسلامي : بيروت .

٤١- **العلل** : لابن أبي حاتم . تحقيق فريق من الباحثين ، بإشراف : د/ سعد الحُمَيِّد ، ود/ خالد الجريسي .الطبعة الأولى : ١٤٢٧هـ .

٤٢- **علل الأحاديث** : للدارقطني . تحقيق : د/ محفوظ الرحمن زين الله . الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٤١٦هـ . دار طيبة : الرياض .

٤٣- **غريب الحديث** : لإبراهيم الحربي. تحقيق د/ سليمان العايد. الأولى: ١٤٠٥هـ . جامعة أم القرى.

٤٤- **الفصول في الأصول** : لأبي بكر الرازي الجصّاص الحنفي . تحقيق : د/ محمد محمد تامر. الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ . دار الكتب العلمية : بيروت .

٤٥- **الكليات** : لأبي البقاء الكَفَوي . تحقيق د/ عدنان درويش ، ومحمد المصري . الأولى: ١٤١٢هـ . مؤسسة الرسالة : بيروت .

٤٦- **مجموع الفتاوى** : لشيخ الإسلام ابن تيمية . الطبعة الأولى : ١٤١٦هـ . وزارة الشؤون الإسلامية : السعودية .

٤٧- **المحصول في علم الأصول** : لفخر الدين الرازي . تحقيق :طه جابر العلواني . الطبعة الأولى : ١٤٠١هـ . جامعة الإمام محمد بن سعود : الرياض .

٤٨- **المستصفى من علم الأصول** : لأبي حامد الغزالي الشافعي . تحقيق : د/: محمد سليمان الأشقر . الطبعة الأولى :١٤١٧هـ . مؤسسة الرسالة : بيروت .

٤٩- **المسند** : للإمام أحمد : تحقيق : شعيب الأرناؤوط وجماعة ، بإشراف د/ عبدالله بن عبد المحسن التركي . الطبعة الثانية :١٤٢٠هـ . مؤسسة الرسالة : بيروت.

٥٠- **معجم الأدباء** : لياقوت الحموي . تحقيق د/ إحسان عباس . الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٤١٤هـ . دار الغرب الإسلامي : بيروت .

٥١- **معجم المعاجم**: لأحمد الشرقاوي إقبال. الطبعة الثانية: ١٩٩٣م. دار الغرب: بيروت .

٥٢- **مفهوم التفسيرِ والتأويلِ والاستنباطِ والتدبُّرِ والمفسِّرِ** : د/ مساعد الطيار . الطبعة الأولى : ١٤٢٣هـ .دار ابن الجوزي : الدمام .

٥٣- **المقدمة** : لابن خلدون . تحقيق عبد السلام الشدادي . الطبعة الأولى:٢٠٠٥م . بيت العلوم والفنون : الدار البيضاء .

٥٤- **مقدمة في أصول التفسير** : لابن تيمية . (مع شرحها للدكتور مساعد الطيار). الطبعة الأولى : ١٤٢٧هـ .دار ابن الجوزي : الدمام .

٥٥- **الموافقات** : للشاطبي . تحقيق : أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان . الطبعة الأولى : ١٤١٧هـ . دار ابن عفان : الخُبر .

٥٦- **نقض عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي** . تحقيق : منصور السماري . الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ . أضواء السلف : الرياض .

٥٧- **نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم** : لصلاح الدين الصفدي . تحقيق محمد عايش . الطبعة الأولى :١٤٢٧هـ .دار البشائر : بيروت .

٥٨- **الواضح في أصول الفقه** : لأبي الوفاء ابن عقيل . تحقيق : د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي . الطبعة الأولى :١٤٢٠هـ . مؤسسة الرسالة : بيروت .

فهرس الموضوعات